تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي: الاحتمالات

الأستاذ المساعد الدكتور
خضر عباس عطوان
كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين

المقدمة

إن وظيفة التنبؤ وقراءة المستقبل في السياسة الدولية تتحدد بواحدة من اثنتين، الأولى، هي تلك المتعلقة بتقييم الوضع القائم واتجاهات التطور للوقوف على الفرص والتحديات ووضع سياسات تتناسب وإياها، وهذا مصير وقدر القسم الأكبر من الدول وبضمنها الدول العربية، لضعف قدراتها على الفعل الناجم في اغلبه عن ضعف الإرادة السياسية. وثانيها، هي تلك المتعلقة بتقييم الوضع القائم ورصد متغيرات واتجاهات التطور، ثم العمل على تعديل او توليد بيئة دولية مؤاتية تتناسب ومصالحها، وهذا قدر القوى الكبرى. وان كان تطلعنا هو الى وضع أطر عمل تعدل من آليات وتفاعلات النظم الإقليمية التي تتواجد بها الدول العربية ، الا إننا لن نكون طموحين جدا، وسنبقى في إطار الوظيفة الأولى التي تتناسب وقدرات العرب العامة.

ما فتأت دراسات استراتيجية عدة تحاول تحديد المناطق التي ستشكل مزالق توتر وربما صراعات وأزمات في النظام الدولي خلال المستقبل المتوسط والبعيد، وظهر ميل لإبعاد أوروبا كسبب محتمل او كساحة لخلاف عالمي قادم، رغم مؤشرات بروز أنماط جديدة من الخلافات على أسس اختلافات عقائدية كانت مضمرة ، سماها هنتنغتون ، ولم يكن حالما بذلك ، صراع الحضارات. وانصب التحليل على كون وسط آسيا برميل البارود للصراعات الدولية، فعملت الولايات المتحدة على استباق القوى الأخرى في الوصول إليها متخلية عن عقلية سابقة في

الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعدم الانغماس في داخل القارات، وانما إبقاء السيطرة والانتشار في حدود التخوم الاستراتيجية المهمة.

ثم جاء صعود المحافظين الجدد وتوليهم شؤون الإدارة في الولايات المتحدة، أن سرع ببرنامج استحضار البيئة الدولية وترتيبها استعدادا لاي صراع او تحد من القوى الكبرى. فكانت الخطوة الأولى هي دخول أفغانستان بما يعنيه ذلك من الاقتراب من نقطة سبق وان اقتنعت كل من الصين وروسيا والهند وإيران على أن تتركها طالما انها تتطلب تكاليف سياسية صعبة القبول للسيطرة عليها. وجاءت الخطوة الأصعب في العراق عام٢٠٠٣، وبعد ضغط أكثر من عقد لإيجاد أسس ثقافية وسياسية تقبل تقسيمه عرقيا وطائفيا نجحت في التهيئة لذلك وبدأت تنتقل الى إحداث تقسيم آخر داخل لبنان على غرار ما حدث في العراق لتكون وقع نتائجه حاسمة في نقل صراع العقائد المتوقع، فبدلا من توجهه بصيغة عقائدية صوب الولايات المتحدة أصبح التوتر بين أتباع العقائد في الديانة الواحدة.

ويطرح هنا التساؤل أيهما سيكون بؤرة الصراع القادم: هل هو العراق؟ آم الخليج العربي؟ أم فلسطين التاريخية؟ لاعتبارات عديدة، نقول إن العراق والخليج العربي يخضع لحسابات علاقات القوى ذات الثقافات التي تحاول فرض السيطرة وليس الإنهاء لوجود الآخر، وبالتالي هي صراعات تاريخية محدودة، وتبقى المؤشرات الأقوى هي وجود حسابات أمريكية- إيرانية تجعل مستويات التوتر في الأطر الإقليمية خاضعة لمساومات[١] على مجالات لا زالت مفتوحة وغير مغلقة: الرضا الأمريكي بتكوين دولة شيعية في المحيط العربي تكون تابعة لإيران مقابل تخلي الأخيرة عن سلاحها النووي، او إعادة تقسيم إيران عبر إثارة تكوينات داخلها: الأكراد، والبلوش... اما الصراع الأبرز الذي تتقاطع فيه العقائد فلا زال هو الصراع العربي-الإسرائيلي القائم على ثقافات متقاطعة متضادة تسعى كل منها الى إنهاء الآخر وفقا لنصوص تعتبر مقدسة، إن لم تكن عند الجانبين فهي عند شريحة لا يستهان بها بين ثنايا تكويناتهما من العرب المسلمين واليهود. ومهما حاول العرب المسلمون واليهود تجنب هذه المسائل فإنها تتمكن من الظهور كلما تعمق النقاش بشأن القضايا الخلافية، بل ويتجرد الأمر من طابعه الفلسطيني الخاص ليصبح شأنا قوميا ودينيا كلما مس المقدسات التي تسبب التوتر لكونها تقع في نقط متقاربة جغرافيا (القدس) التي لن تحلها الخرائط المتعرجة داخل المنطقة الواحدة، وهي بالطبع ابعد ما تكون عن صيغة الحل الإيطالي الفاتيكاني. بل

ويصبح الحل مستحيلا عند التعرض للقضية الخاملة (المسجد الأقصى وهيكل سليمان) في ظرف نمو الوعي الديني بخطورة ما وصل إليه حال العرب والمسلمين من مظاهر السلبية واللادور.

كثيرة هي الكتابات التي درست وحللت العلاقات العربية- الإسرائيلية ماضياً وحاضراً، وكذلك تلك التي وضعت تصورات عما قد تستقر عليه علاقة الطرفين في المستقبل. وليس القصد في هذه الورقة امتلاك برنامج عمل متكامل لحل الصراع سياسياً، إنما سنركز على جزئيات محددة: احتمالات النجاح او الفشل في تسوية قضايا العلاقة بين الطرفين. وفيها لا نلغي أي افتراض، نجاح عملية التسوية بين العرب وإسرائيل في المستقبل المنظور أو المتوسط. او بقاء التناقضات بين العرب وإسرائيل، ومن بين نتائج السخط الشعبي العربي إزاء تدهور الوضعيين الداخلي والدولي دفع الحكام العرب التعامل مع الصراع وفقاً لنهج جديد، ويجعل احتمالات تخلي العرب عن تحقيق تسوية شيئاً متوقعاً. لقد شهد الصراع بين الطرفين خلال هذا العقد تطورات مهمة: احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة في نيسان٢٠٠٣، إعلان خريطة الطريق من قبل الرباعية الدولية (الولايات المتحدة، الأمم المتحدة، روسيا والاتحاد الأوروبي) في ايار٢٠٠٣، إعلان ايهود اولمرت (حزب كاديما) في آذار٢٠٠٦ إن إسرائيل سترسم حدودها من جانب واحد خلال الأعوام القادمة، فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتخابات الفلسطينية مطلع عام٢٠٠٦ واندلاع اشتباكات بين تنظيمات فلسطينية بارزة،... هذه التطورات تدفع باتجاه علو شان افتراض آخر مفاده إن التسويات والتطورات في هذا الصراع أنهت مسلسل الحرب المسلحة، وان إلى حين، لكنها لن تأتي بالسلام الحقيقي. وهذا الأمر يدفعنا الى ضرورة الخوض في فرض الحروب المسلحة بين العرب وإسرائيل (وهي فرض يراه اغلب المحللين مستبعدا في المرحلة المنظورة). ولا تعني الحرب بالضرورة الوصول إلى حسم عسكري لصراعهما، دون أن تلغيه، انما قد تركز على تعزيز الموقف التفاوضي، أو حتى تحريك الوضع السياسي غير الملائم. مع تذكرنا بالطبع، انه لن تظهر البيئة الدولية الحياد في أية صراع مسلح في المنطقة العربية، فالذي يسود هو الانحياز لأحد أطراف الصراع، وهذا التورط قد يحمل القوى الكبرى كلف غير مرغوبة، طالما أن لكل منها رؤى ومصالح في المنطقة لا تستطيع استمرار التغاضي عنها، والتورط ربما يدفع إلى اندلاع مواجهات وصراعات فيما بينها.

في ضوء ما تقدم نتساءل،هل بإمكان المتغير الخارجي ضبط التفاعلات الإقليمية، وحسم المطالب المتناقضة، بما يؤمن الوصول الى تسوية دائمة؟ وهل الأطراف الداخلة في الصراع لديها الاستعداد المسبق للتعامل مع التسوية، بمعنى الوصول الى سلام دائم؟ ام هل تؤدي تطورات العلاقة الفلسطينية، العربية-الإسرائيلية إلى القضاء على مسار التسوية؟ وما هي إمكانيات اندلاع أعمال عسكرية منظمة بين الطرفين؟ وهل يتوافر العرب على إرادة تحمل أعباء الوصول بالصراع إلى نهايته التاريخية الحتمية (حيث تنتهي الاعتبارات الدينية والضرورات الإستراتيجية إلى زوال الكيان الإسرائيلي من المنطقة العربية)؟

وبقدر ما سيكون وصف ضروري في استرجاع بعض أسباب التقاطع بين الطرفين، فان المنهج التحليلي-الاستشفافي سيوفر لنا أرضية لبناء المشاهد المحتملة في هذه العلاقة.

المطلب الأول، العرب وإسرائيل، بين الصراع والتسوية:

يلاحظ على هذا الصراع أن أسسه ومرجعياته كانت ولا تزال قائمة على مكونين هما المكون التاريخي والمكون الديني: فمن هو الأحق بامتلاك الأرض؟ وهل يرضى اليهود التخلي عن المرجعية الدينية لقيام كيانهم؟ أم هل يرضخ العرب للضغوط الإستراتيجية المفروضة ولا يطالبوا بحقهم (القدس) في هذه الأرض؟

تلك المرجعيات لم تنفى إن المسلمات الظاهرة في علاقة الصراع اختلفت حسب تطور مراحله. فما ساد حتى حرب حزيران١٩٦٧ هو صراع وجود فلا وجود عربي في ارض فلسطين إلا بإزالة الوجود العبري عنها. هذه المسلمة تراجعت في المرحلة اللاحقة لصالح صراع الحدود، حيث أدرك العرب عدم جدوى مواجهة الكيان العبري. ولم يلغ هذه الرؤية حرب تشرين١٩٧٣، بل انتقل العرب إلى تاطير الصراع في إطار فكري مفاده أن الصراع هو بين قوى التقدم والتحرر(العرب)، والقوى الإمبريالية (الصهيونية)، وما إسرائيل إلا كيان ممثل لتلك القوى على الأرض العربية. وبالتالي فالصراع دائم مع تلك القوى التي تنتقص من العرب.

لقد أحدثت حرب١٩٦٧ انتكاسة عميقة لدى العرب من واقع واحتمالات الصراع مع إسرائيل، ولم تستطع أن تعالجها ردود الأفعال الشعبية أو الرسمية في

السياسات العربية. وكان من إفرازاتها تعالي أسوار القطرية على حساب الاعتبارات القومية، ولم يسعف في ذلك حرب١٩٧٣، ولم يكن هناك توجه عربي جاد نحو استثمار التيارات القومية الداعية إلى معالجة كلية الصراع. في حين يلاحظ أن إسرائيل خلال هذه المرحلة استطاعت بنا مقومات قوة إقليمية قادرة على تغيير الخريطة السياسية للمنطقة، ولم يكبحها من شيء سوى اعتبارات الصراع الدولي بين العملاقين آنذاك.

وعند النظر إلى علاقات الصراع، يلاحظ أن العقل العربي قد استقر على رؤية مفادها، أن إسرائيل صارت أقوى من أن يحاربها العرب، والقبول بها (فرصة) لتجاوز ردود أفعالها تجاههم. هذا شعار المتشائمين من العرب، في حين رأى آخرون إن الرؤية القومية لهذا الصراع ليست كافية للتعامل مع إسرائيل. وكان ذلك مقدمة لنمو تنظيمات تدعوا إلى إعادة إبراز الرؤى الدينية-الإسلامية لماهية الصراع ، وسبل مواجهته. فما حققته إسرائيل على ارض الواقع، ما كان له ليكرس لولا دعم القوى الكبرى. فالمداخلات الدولية كان لها اثر حاسم في إعادة تطويع الإرادات العربية ضمن ما تريد تلك القوى تحقيقه في الأرض العربية.

ومن جهة أخرى،كان تحييد مصر في علاقات الصراع (على اثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٩)، وتركز جهد العراق على الحرب مع إيران٨٠-١٩٨٨. علاوة على الحرب الأهلية اللبنانية٧٥-١٩٨٩... نقول أن ذلك قد أعطى إسرائيل حظوة إقليمية مكنتها من اجتياح لبنان عام١٩٨٢، ومد ذراعها الاستراتيجي المؤثر إلى الدول العربية الأخرى. ولم يكن بمقدور العرب إلا الإقرار بحقيقة هذا التفوق (مؤتمر القمة في فاس١٩٨٢) الذي كرس نهاية الفعل العربي العسكري المشترك في مواجهة الكيان الإسرائيلي. وانتهى الواقع العربي إلى تاطير وضع إسرائيل الدولي، واكسبه شرعية عملية. فالعمل العربي المشترك شهد مزيد من الانحسار من دعوات فاعلة للتكامل إلى القبول بالتضامن؛ اللفظي.

الأوضاع أعلاه جعلت الصراع العربي-الإسرائيلي صراع دول لمن يريد أن ينخرط فيه من العرب، وهو لا يلزم الآخرين؛ من العرب؛ في الجانب السياسي-العسكري منه. لذلك، يلاحظ انه لم تشهد اي جبهة عمليات عسكرية ومقاومة ضد إسرائيل الا الجبهة اللبنانية-الفلسطينية، وأسباب ذلك ترجع إلى تماس الحدود، ووجود قوى قومية وإسلامية فيهما ترفض الوجود الإسرائيلي. في حين وجد من بين الدول العربية من لا يعتبر نفسه في حالة صراع مع هذا الكيان.

في تشرين الثاني١٩٨٨ أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية قبول مبدأ قيام دولتين في ارض فلسطين كأساس لمفاوضات من اجل سلام عادل، والقبول الرسمي بوجود دولة إسرائيل، وحقها في البقاء[٢]. ومهدت حرب الخليج الثانية١٩٩١ بانحسار الصراع، واتساع هامش التسوية ليس في الفكر الفلسطيني ومنهجيته في التعامل مع إسرائيل فحسب، بل في مجمل التفكير العربي. ويلاحظ أن إسرائيل ومعها القوى الداعمة لها قد تبنت كل ما من شأنه شل الإرادة السياسية العربية، وإخضاعها. وسعت إلى تصفية الوعي القومي العربي الذي يجعل من قضية فلسطين أحد محاور اهتمامه الرئيسة لصالح إعادة تشكيل وعي جديد للصراع بثوابت ومسلمات جديدة داعمة لنهج التسوية، وتعظم من كلف خيارات المواجهة[٣]. وترافق ذلك مع انهيار التضامن العربي– العربي؛ والذي يجد أسبابه الأولى في انتفاء الثقة بين الأنظمة السياسية العربية وغياب الشرعية لدى قسم منها. وآمنت الدول العربية بأن أوراق حل القضايا العربية أو زعزعة الاستقرار في المنطقة هي بيد الولايات المتحدة. وهو ما جعلها منكشفة إزاء البيئة الدولية ومطالبها في فرض تسوية مع إسرائيل.

في حين يلاحظ أن الانفراد الأمريكي بالنظام الدولي قد مهد لبروز قوة إسرائيل إلى مستوى القدرة على الهيمنة على المنطقة كافة. ففي هذه البيئة لا تجد إسرائيل ما يهددها جدياً. خلافه وجدت دول عربية في إقرار تسوية معها فرصة للتهرب من باقي التزامات التضامن العربي– العربي المفقود أصلاً، أي الالتزام الأخلاقي بالخطاب القومي تجاه القضية الفلسطينية. وهو خطوة للتكيف مع الوضع الإقليمي والعالمي الجديد. في هذه البيئة صارت دول عربية تتطلع نحو إقرار أفضل تسوية للصراع وتسويقه داخلياً، والسعي لكسب التأييد والدعم الدولي لها. لكن هل كان الاندفاع نحو التسوية فيه شيء من العقلانية؟

يرجح ميزان القوى السائد كفة إسرائيل في أية صراع مع العرب. هذا ما تظهره مقارنة عناصر القوة العسكرية لدى الطرفين- على فرض إن الدول العربية مجتمعة، وهذا غير متحقق عمليا الا إن إسرائيل تضعه في اعتبارها وحسابها عند قياس توازن القوى المؤمن لبقائها في المنطقة. بيد أن اعتماد مقياس التأثير الدائم في سياسات الآخر تفيد بقلب المعادلة، فاستمرارية إسرائيل قائمة بفعل خارجي أكثر منه بفعل مقومات داخلية، وهذا ما أعطى للعرب عناصر تفوق دائمة. هذه

المعادلة اقترنت بوجود إسرائيل في الساحة العربية، ويكاد الحاضر لا يختلف عن الماضي.

ومنذ العقد الماضي اتجهت أطراف الصراع نحو الدخول في عملية تفاوضية بغية الخروج بحصيلة تدخل المنطقة في استقرار ملائم. متغيرات عديدة قادت إلى الوصول لهذا المستوى في سياسات تلك الأطراف، أولها، أن الولايات المتحدة قد وصلت إلى نتيجة أن سيادة العالم باتت تتطلب إدارة الصراعات الإقليمية، وليس دعم أحد أطرافها. والبقاء في موقف القادر على توجيه مسارات تلك الصراعات. والصراع العربي الإسرائيلي لا يتوجب حله بقدر ما يتوجب إدخال عناصر جديدة إليه تفيد بإعطاء قدر من الوقت لسماع مشاكل العرب، وليس تقليص الدعم لإسرائيل(٤).

لقد كانت اندفاعات العرب نحو الولايات المتحدة فيها تعجل. فالبعض هرول وأعلن (السلام) مع إسرائيل. وآخرون اكتفوا النظر بطرف العين قبولاً بإسرائيل واستحياءً من فقدان ما تبقى من شرعية شعبية لبقائهم، وهناك دول راغبة لكنها تتطلع نحو حل القضايا موضع الخلاف أولاً. لكن هل تحققت الحقوق العربية بفعل ذلك؟ الشيء المثبت على الخريطة السياسية أن نحو ٩٠٪ من المساحات الجغرافية للصراع المسلح قد تم إزاحتها من الحسابات العسكرية بفعل اتفاقات السلام الثنائية (مصر والأردن). ونحو ٤٠٪ من أراضي الداخل (الضفة وقطاع غزة) قد تم مراجعة انتشار الجيش الإسرائيلي فيها. وواقعياً هذا كسب لإسرائيل وليس للعرب. فإسرائيل أزاحت عن نفسها تكاليف حمايتها لحدود طويلة وخفض لتكاليف الانتشار في المناطق الفلسطينية. ونفضت عن نفسها كلفة دولية كونها طرف لا يعطي حقوق الغير.

وإذا ابتعدنا عن حلقة التماس المباشرة الفلسطينية الإسرائيلية، وانتقلنا إلى دائرة حسم الصراع الفعلي وهي الساحة العربية سنجد أن الأنظمة العربية باتت اليوم في وضع محرج أمام شعوبها. نحن لا نتحدث عن مدى شرعية تلك الأنظمة لكن نتحدث عن بحث تلك الأنظمة عن مقومات البقاء، أي التوافق مع إرادة شعوبها. فالميزانيات المترهلة بفعل سياسات الحفاظ على النظم، قد أنهك بعضها هذا الصراع، وعُطلت بعض التطورات السياسية بمسوغات ذلك الصراع. وأن دخولها عملية التسوية ستدفعها نحو إعطاء أولوية للإصلاح ولبناء مجتمع مدني فيها، لذلك دخلت وقدمت التنازلات.

ويلاحظ، طوال العقد الماضي أن ما قدم عربياً لم يجد ما يقابله إسرائيلياً[٥]. فإسرائيل زادت من بناء قدراتها. وحصلت على اعتراف عربي بوجودها، في حين رمت الأنظمة العربي بأعباء الصراع على الفلسطينيين. وإزاء ما حدث في الأراضي الفلسطينية لم تستطع الشعوب العربية من كبح مشاعرها القومية أو الدينية، فطالبت حكوماتها بإعادة النظر في مواقفها من إسرائيل، كونها طرفاً غير صديق في الأقل، وأن تتقصى جدوى الاستمرار بعملية التسوية كون ذلك بات ضرورة ملحة. ونتساءل، هل تحققت التسوية، أم أن خيار التفاوض قد تقلصت مرتبته لدى أطراف الصراع؟

المعروف عن الصراعات أنها قد تسوى عند رضا أطرافها، عسكرياً بخفض نسبة العتاد الحربي والمجهود العسكري الموجه من قبل أطرافه بالضد من بعضها البعض. واقتصادياً، بتحمل تبعات وكلف محدودة. وإقليمياً، بإعادة توزيع الأراضي المتنازع عليها أو المشاركة الجماعية في استثمارها. وغالبا ما يصاغ ذلك باتفاقات ثنائية او جماعية تسمى معاهدات صلح تترتب عليها التزامات ثابتة متبادلة: توقف القتال وتوقف احتمالات القتال بين الأطراف المتصارعة، اعتراف كل طرف بحدود الطرف الآخر الدولية، اعتراف كل طرف بسيادة الطرف الآخر، واحترام الالتزامات التي تفرضها المعاهدة على أحد الأطراف او كل الأطراف المتعاقدة للمعاهدة الأولية على أية التزامات أخرى. هذا غير موجود في الصراع العربي الإسرائيلي. وفي إسرائيل هناك وجود قوي للتيار اليميني المتطلع إلى تحقيق صورة النقاء اليهودي للكيان العبري بطرد العرب المقيمين فيها (١،٢ مليون عربي ضمن حدود ١٩٤٨). والمتطلع كذلك إلى توسيع الكيان إلى حدود "إسرائيل الكبرى" عبر أسلوب الحروب التوسعية. وفي كلا الحالتين، النقاء اليهودي والحدود المتوخاة وما يترتب عليهما من طرد للفلسطينيين والعودة الى أسلوب الحرب التوسعية، قد يولد نمطا غير مستقر في العلاقات مع إسرائيل- وقد عبر عنه الناخب الإسرائيلي (نسبيا) في انتخابات٢٠٠٢، وانتخابات٢٠٠٦ عندما فاز على التوالي حزب الليكود (بزعامة المتشدد شارون)، وحزب كاديما الذي طرح زعيمه ايهود اولمرت فكرة رسم حدود إسرائيل من جانب واحد، وجدد فكرة سلفه شارون بالفصل مع الفلسطينيين. وتعرف قيادات إسرائيل انها موجودة وسط عالم عربي مسلم ويؤدي هذا الطوق التاريخي- الاستراتيجي الجغرافي، الديني والبشري دوراً هاماً في تحديد مستقبل الكيان، ومصيره التاريخي. وهذا ما يجعل الإسرائيليون يحرصون على أمنهم كأهم قضية حياتية بالنسبة لهم[٦]. والفرضية الأساسية التي

حكمت وجود إسرائيل ولا تزال تحكمها إلى حد ما هي وجود أراض كافية وملائمة لطموحات الشعب اليهودي يتطلب إزاحة الوجود العربي. إذن هو صراع وجود (بقاء أو عدم بقاء) مكوناته التاريخ والدين. لذلك، نجد أن الإسرائيليين متفقين عند الحديث عن القضايا الأمنية التي تمس وجودهم- وهذا مما يشجع التيار اليميني المتطرف نحو إعادة تشكيل الرأي العام لدعم سياساته القسرية.

قد يذهب البعض في تحليل أسباب الصراع على أعمق من الرؤية السابقة، فيقول أن صراع الوجود مرجعه إلى تقاطع في الإيديولوجيات والعقائد الدينية العربية – الإسلامية واليهودية. فالإيديولوجية العربية والديانة الإسلامية يتقبلان وجود الآخر، إذا لم ينته هذا الوجود إلى محاولات تهديم الكيان القومي، والبنيان الديني. في حين نجد أن إسرائيل تصور ديني لدى اليهود ينتهي بالعودة إلى أرض الميعاد، وتحقيق "إسرائيل الكبرى" بعد تشتت دام طويلاً. وهذا الحلم لا يتحقق إلا بتطهير الأرض (فلسطين) من الأقوام الأخرى. والمرجعية الدينية استطاعت تأمين الأرض، وإنشاء دولة، ودوام تدفق الهجرة اليهودية- وهذا ما يفرض على العرب التقاطع معها.

عقائدياً، حكمت دولة إسرائيل إيديولوجية عنصرية تفيد أن مشروعها يتطلب النظر في تأسيسه الاستحواذ على مصادر قوة قسرية، واعتبار ذلك خطوة نحو اكتمال المشروع الديني. لذلك تطبيع العلاقات مع العرب ليس بديلاً عن الإجراءات الأمنية التي تقوم بها، ولن يكون جزءاً من مكوناتها. والتبادلات الاقتصادية المفترضة مع العرب لا تشكل إجراءات لبناء الثقة. وشكل المنطقة الجديد هو أهم من عملية السلام ذاتها. وفي ضوء ما تقدم، نتساءل، هل يمكن أن يحدث توافق بين الطرفين؟ إن القضايا موضع الخلاف: اللاجئين، المستوطنات، القدس... كفيل بالإجابة عن ذلك التساؤل. فقضية القدس مثلاً، تطرح إشكالية أي الطرفين أسبق تاريخياً في الإقامة في الأرض الفلسطينية؟ وأي المشروعين أحق بدعاوى الإقامة فيها، المشروع العربي الإسلامي أم المشروع اليهودي؟ إذا سلمنا بدعاوى المشروع الأول انتفى مصداقية المشروع الثاني (التبرير الديني لنشوء الدولة الإسرائيلية). وإذا سلمنا بالمشروع الثاني، سيسلم العرب بإحدى المقدسات لديهم (القدس)، ويعتبروا هم المعتدين طوال القرون السابقة. إذن كيف ستحسم هذه التقاطعات؟ وما موضع الأماكن المقدسة لدى الجانبين، لأي السيادة تعود؟ مما تقدم، أن القضايا صعبة المعالجة، والإرادة على تسويتها كانت قاصرة، لذلك بقى الصراع مليئة بالتناقضات القابلة للانفجار.

لقد عرف الصراع مبادرات عدة لتسويته وفقا لصيغ مختلفة، قد تبتعد او تقترب من حقوق الأطراف ومصالحهم. فقطار التسوية انطلق رسميا في مؤتمر مدريد/١٩٩١[٧]. وبفعل إرادة الولايات المتحدة انتهت أطراف الصراع العربي-الإسرائيلي الى إقرار (نسبي) وجود حقوق متبادلة، ومنها حق الوجود والبقاء والأمن. وبعد جولات تفاوضية حول إقرار سلام في المنطقة والتعايش بين كياناتها المختلفة، (تعهدوا) بتنفيذ التزامات متبادلة إزاء تلك الحقوق. الا أن العملية توقفت رسميا عاد٢٠٠٠، وظهرت بعدها عدة مبادرات، ومنها المبادرة العربية التي أطلقت في قمة بيروت٢٠٠٢، الا أنها لم تتلق إجابة إسرائيلية مشجعة، وظهرت خريطة الطريق التي صيغت من قبل أطراف اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة) وقدمت بشكل رسمي الى مجلس الأمن في ٦ آيار٢٠٠٣ بموجب الوثيقة (S/2003/529) وتستند في خطوطها الرئيسية الى قرار مجلس الأمن رقم ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، الذي يذهب الى إيجاد دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا الى جنب في سلام وامن، الا أن من الواضح أنه لم يظهر التزام جدي بمضمونها. وهنا يقول روبرت مالي مدير برنامج المجموعة الدولية للأزمات في الشرق الأوسط: "بسبب الحالة النفسية المنتشرة في المنطقة وبين اللاعبين الدوليين الرئيسيين، فإن أي تحرك صوب التسوية سيكون صعب للغاية". وأضاف: "ولكن الهشاشة الشديدة للوضع والرغبة المتجددة للدول العربية البارزة لإيجاد طريق نحو السلام، تتيح فرصة مهمة للأفكار الجديدة لكي تبرز وليتم دفعها قدماً". وقال رئيس المجموعة السيد غاريث إيفانز: "بعد الفوضى التي سادت المنطقة، هناك شعور ملح إزاء إيجاد سلام شامل، وعادل، ودائم." وأضاف: "كما يوجد إدراك دولي عريض النطاق لما يلزم لحل الصراع نهائياً. بيد أنه توجب أن تضاء الشعلة بطريقة ما وأن تبدأ عملية جديدة جادة"[٨].

المطلب الثاني، سياسات القوى الكبرى إزاء عملية التسوية:

مع وجود مجالات تفاعل مهمة بين النظام الدولي والنظام العربي فان الضعف العربي قاد الى بروز تدخل للقوى الكبرى في علاقات وقضايا العرب المصيرية. ووصل ذلك التدخل، في أحيان، الى درجة التحكم وتقرير شكل تلك العلاقات والقضايا. ومن بين النماذج الشاخصة أمامنا هي أنموذج الدور الدولي في تحديد مسارات الصراع العربي– الإسرائيلي.

واذا ما وقفنا عند دور القوى الفاعلة في النظام الدولي في تفاعلات الصراع العربي- الإسرائيلي وعمليات التسوية المصاحبة له، سنجد الآتي: وجود توجه

دولي كثيف نحو إدارة هذا الصراع، ضعف الدول العربية في إدارة مواردها الداخلية والدولية، وقبول العرب بتدويل الصراع.

فيما يتعلق بالتوجه الدولي نحو إدارة الصراع،يلاحظ أن القوى الكبرى تتخوف من اي جهد عربي مشترك. وهذا التخوف يرتبط بديمومة الصراع بين تلك القوى والعرب، ففي حالة ظهور العرب كقوة كبرى يترتب عليه الحيلولة دون تسهيل عملية استغلال الموارد العربية بواسطة تلك القوى، على الشكل القائم حالياً[٩]. وفي سبيل ضمان بقاء هذا الاستغلال، يذهب الفكر الاستراتيجي الأمريكي مثلا، الى ان الحال يتطلب ليس النفوذ الى المنطقة فحسب، بل الهيمنة عليها[١٠]. ومن ابرز مسالك تلك الهيمنة هي: التواجد المباشر في أو بالقرب من المنطقة، وتنفيذ سياسات الهيمنة بواسطة القوى المحلية والإقليمية.

ان اشتداد حالة الصراع بين العرب والإسرائيليين لا يخدم مصالح الولايات المتحدة فهو يؤدي الى زعزعة استقرار المنطقة. لذلك اتجهت الولايات المتحدة نحو نزع فتيل العوامل التي قد ترفع من حدة الصراع وصولاً الى دفع أطرافه نحو خوض عملية التسوية، بغية تحقيق ترتيبات إقليمية تلبي مصالحها. وتوضح إعادة قراءة للمرجعيات التي وضعها مؤتمر مدريد لعمليات التسوية اللاحقة، ان الولايات المتحدة وإسرائيل كانتا صاحبتي السيادة الفعلية في وضع خطوطها العريضة.

واليوم، تتفق أطراف الصراع على إعطاء الولايات المتحدة وزناً اكبر في عملية التسوية وتذييل أدوار القوى الأخرى، وربما تغييبها[١١]، ووضع أوروبا مثال على ذلك[١٢]؛ كما سنرى لاحقاً.

وهنا،لا يسقط من الحساب ان القوى الدولية (الولايات المتحدة) تقدم دعماً لا محدود لإسرائيل. فأدوارها (الولايات المتحدة) لم تكن تتسم بالحيادية رغم محاولتها عدم إظهار تغليب تعسفي او دعم لاحد أطراف الصراع. وهذا بدوره يطرح تساؤلاً عن أسباب تجاهل مصالح الطرف العربي في صراعه مع إسرائيل؟

لقد كانت إسرائيل وما تزال جزءاً من العالم الغربي، وتحمل ارثه القيمي، او هكذا تحاول ان تطرح نفسها في الأقل. ورغم وجود أكثر من مصلحة دولية في توسيع وتوطيد القوى الكبرى للتعامل مع الدول العربية، بيد ان الضعف الذي تبديه هذه الدول جعل إمكانات اختراقها والهيمنة عليها عالية. وهذا الأمر قد مهد للفكر الاستراتيجي الغربي لتجاوز العرب بوصفهم الطرف الأضعف في المعادلة

السياسية للصراع. وفي الوقت نفسه ارتقت لديه مكانة إسرائيل[١٣] بوصفها الضامن الأساس في تحقيق تلك المصالح مقابل دعمها وإطلاق يدها في المنطقة العربية.

أولا،السياسات الأمريكية:

يتفق المحللون الأكاديميون والسياسيون على ان الولايات المتحدة تمارس أوسع الأدوار المؤثرة في المنطقة العربية. وفي قضاياها المصيرية، والمثال على ذلك الصراع العربي- الإسرائيلي. ويزيد من ثقل هذا الدور وحساباته ان معظم الدول العربية مغيبة الإرادة عن تنفيذ سياسات هادفة الى حماية مصالحها، او التعبير عنها. والأكثر من ذلك عدم وجود إرادة دولية راغبة في منافسة الولايات المتحدة[١٤]. فلماذا هذا الحضور الأمريكي والرغبة في الاستحواذ على الأسبقية في قضايا المنطقة؛ بمعنى الرغبة بالتفرد في إدارة هذا الصراع؟

تاريخيا استطاعت الولايات المتحدة أن تؤسس لها مصالح حيوية في المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وأشرت الحرب العربية –الإسرائيلية١٩٦٧ بدء مرحلة جديدة من علاقات الدول العربية البينية والدولية مفادها عدم إمكانية استبعاد الولايات المتحدة او تخطيها في هذه العلاقات، لا سيما وان القيمة السياسية المترتبة عن ذلك عالية، ويصعب تحمل كلفها. وترتبط معظم الدول العربية وإسرائيل كذلك بمصالح سياسية واسعة مع الولايات المتحدة، فمثلاً بلغت قيمة التبادلات التجارية بين الولايات المتحدة وهذه الأطراف ما قيمته (٣٢,١٥ مليار) دولار عام١٩٩٧[١٥]. وصدرت الولايات المتحدة أسلحة الى دول المنطقة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤، منها مصر بما مجموعه ٢،٥٨١ مليار دولار، وإسرائيل بـ١،١٨ مليار دولار، والإمارات بـ١،٤ مليار دولار، والأردن بـ٠،٢١٨ مليار دولار،...[١٦] ناهيك عن وجود استثمارات عربية فيها، كما ترسل معظم الدول العربية وإسرائيل الطلبة والباحثين للدراسة في الولايات المتحدة، وتقدم لها تسهيلات عسكرية وتواجد دائم في اغلب الأحيان.

ولقد أضفى وجود الولايات المتحدة في المنطقة العربية،وحضورها في قضاياها المصيرية الى إعطائها مركزاً دولياً، وسمعة وهيبة متميزين. ومن خلال هذا الموقع تتطلع الولايات المتحدة الى ضبط سلوكيات القوة المستقبلية، أي أوروبا، والمنافس الجدي، اي اليابان. وكون المنطقة العربية ذات قيمة في

اعتبارات القوتين الأخيرتين، وربما حتى في اعتبارات الصين في السنوات القادمة، نقول أن ذلك كان حافزاً لاستمرار الولايات المتحدة في احتكار النفوذ والهيمنة عليها، وتسيير معظم تفاعلاتها[١٧].

وتجد الولايات المتحدة في إسرائيل أفضل حليف يمكن ان يضمن ضبط دائم للتفاعلات العربية والإقليمية[١٨]، طالما ان التقلبات الممكنة والمحتملة التي تتعرض لها الأنظمة العربية تجعل من الصعب عليها الركون الى الدول العربية، او ان ترتقي بالعلاقة معها الى مستوى الحليف الاستراتيجي الدائم. فكان سقف دعمها لإسرائيل غير محدود، وغير مشروط. أما إسرائيل فإنها تدرك كونها لا تمثل قوة قادرة بشكل مستقل على مواجهة الدول العربية، على المدى الزمني المتوسط والبعيد، فكيانها هش وفقاً لاعتبارات الجغرافيا والسكان. وهذا ما يفرض عليها السير المستمر باتجاهين[١٩]: أولهما، بناء مفردات القوة الذاتية والاستحواذ عليها ، طالما أن فكرة تنفيذ اتفاقات سلام مع العرب شبه مستحيلة، والتقلبات السياسية في المنطقة يمكن ان تجعلها مجرد حبراً على ورق. ناهيك عن كون هكذا اتفاقات غير مرغوبة إسرائيلياً في اغلب الأحيان فتطبيع العلاقات مع العالم العربي ليس بديلاً عن الإجراءات الأمنية، ولن يكون جزءاً من مكوناتها[٢٠]. وهي ترتيبات وقتية وعلاجات مرحلية ليس الا. وثانيهما، توفير متطلبات الأمن من الخارج، اذ تجد في اعتماد ثنائية الوكيل-الكفيل في توزيع الأدوار مع الولايات المتحدة ما يلبي تلك المتطلبات. لهذا فهي في وضع التلبية المستمرة لحماية مصالح الأخيرة في المنطقة العربية. بمعنى آخر ان إسرائيل تعوض عن حاجتها في البقاء والأمن عبر العمل على تنفيذ التزامات خارجية (الوكيل)، لصالح حماية مصالح الولايات المتحدة في المنطقة[٢١].

وانتهت الولايات المتحدة، وبمساعدة بعض الأنظمة العربية، الى زيادة المتراكم من الإخفاقات العربية، والقيام بأوسع عمليات ترويض ممكنة، وأطولها زماناً لشعوب المنطقة، ولم تستطع الإرادة العربية على اتخاذ مواقف مستقلة عنها. او ان تعبر عن رغبتها في كيفية ضمان مصالحها.

وما تقدم،أعطى الولايات المتحدة مركزاً بارزاً في التفاعلات العربية-الإسرائيلية، وفي عملية التسوية الجارية على المسارات المختلفة لعلاقات الطرفين، ونتساءل، هل يمكن الاعتداد بالدور الأمريكي في عملية التسوية بوصفه خياراً نزيهاً، محايداً وذي جدوى لأطراف الصراع العربي-الإسرائيلي كافة؟

الملاحظ، أنه طوال العقود السابقة قامت الإدارات الأمريكية المتعاقبة بتقديم الدعم المتواصل لإسرائيل في كافة مفاصل وحلقات صراعها مع العرب، وهي لم تخف ذلك بل أظهرته في سياساتها العملية. وقد يطرح رأي مفاده ان السياسة الأمريكية سعت الى تحقيق السلام في المنطقة منذ تقديمها لمشروعها القاضي بضرورة عقد مفاوضات مباشرة بين أطراف الصراع؛ المقدم الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في حزيران١٩٦٧. ومروراً باتفاقية كامب ديفيد١٩٧٩، التي أنهت صراعاً مسلحاً متواصلاً بين مصر وإسرائيل، وانها عمدت الى أن تكون الراعي لعملية التسوية. لكن إعادة القراءة التاريخية للدور الأمريكي تبين حقائق[٢٢]، إن السياسات الأمريكية هدفت الى إخماد المطالب الفلسطينية للمحافظة على (استقرار) للوضع القائم في المنطقة ككل، وإرضاء جماعات الضغط الصهيونية عبر تقديم الدعم المتواصل لإسرائيل، وتثبيت الهيمنة الأمريكية على المنطقة العربية. واذا ما راجعنا مرجعيات مؤتمر مدريد/١٩٩١، سنراها تشير الى ضرورة تحقيق تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي. لكن المنهج الأمريكي في التعامل مع قضايا التسوية انتهى بتلك المرجعيات الى أدنى المراتب من حيث تحقيق الأهداف. اذ حول الصراع الى مجموعة صراعات جزئية: أزمة مصرية-إسرائيلية، مشاكل حدود لبنانية- إسرائيلية، نزاع حدودي سوري- إسرائيلي. علاقات أردنية- إسرائيلية غير مستقرة، وعنف في العلاقة مع الفلسطينيين. وهذا الأمر أفضى الى عدم استقرار المنطقة برمتها، وأعطى لإسرائيل في الوقت نفسه مركزية عالية في التحكم بالتفاعلات الإقليمية والعربية، وأعطاها القدرة على تسويق لبعض المصطلحات السياسية بغية اعتماد تداولها في المنطقة: الأرض مقابل السلام، الشرق أوسطية، بناء الثقة...

وتاريخيا، شكل الصراع العربي-الإسرائيلي معضلة للسياسات الأمريكية، واختباراً دائماً لمدى صدقيتها في تنفيذ التزامات وإقرار حقوق متبادلة لأطرافه. وهذا ما يتضح عندما تظهر الدعم الى إسرائيل على حساب العرب. واليوم لم تختف هذه السياسات، فدينس روس، جورج تينت، انتوني زيني، ميتشل... أسماء شخصيات نفذت مهام أمريكية للوساطة بين العرب، وبضمنهم الفلسطينيين من جهة، وبين الإسرائيليين من جهة أخرى. وتظهر تجليات الأحداث ان تلك المهام لم تكن تتجاوز التكتيك بهدف امتصاص زخم النقمة والسخط العربيين نحو الإدارة الأمريكية ونحو إسرائيل. فهي لم تقدم شيئاً مضافاً أو جديداً عن أطروحات

الأخيرة وشروطها لاستمرار عملية التسوية: الأمن، وقف أعمال المقاومة الفلسطينية، بناء الثقة... نقول بهذا التحليل لأن كافة تلك المهام لم تقدر على إعادة تأهيل مفاوضات التسوية. بل وأفرغت النتائج السابقة من مضمونها، خاصة اتفاقية اوسلو 1993. حتى خريطة الطريق التي أريد بها إيجاد حل للقضية الفلسطينية،وما انتهى إليه الموقف الأمريكي،على لسان الرئيس جورج بوش، من قبول لفكرة إنشاء دولة فلسطينية الى جوار إسرائيل نقول انه لم يكن بالمستوى المطلوب لمعالجة القضية الفلسطينية.

وهكذا فالقول بوجود صحوة في الموقف الأمريكي نحو تصحيح الوضع في علاقات الصراع العربي- الإسرائيلي، وتطمين الجانب العربي حول مصالحه في هذا الصراع هو قول متفائل جداً، اذ تكاد مصالح الولايات المتحدة لدى الجانب العربي مضمونة التحقق. ولا توجد أعمال قسرية تهدد بانتزاعها وإخراجها من المنطقة. كما ان جماعات الضغط الصهيونية داخل الولايات المتحدة لا تجد ما يقابلها من الجانب العربي من حيث التأثير في السياسية الأمريكية، أو على الكونغرس الأمريكي. ناهيك عن ضعف التأثير في الرأي العام الأمريكي إزاء قضايا هذا الصراع.

ثانيا، المنظور الأوروبي للتسوية:

في البدء، قد يتساءل المرء هل يمكن الحديث عن دور أو حضور أوروبي فاعل في قضايا الصراع العربي-الإسرائيلي؟

الملاحظ،ان الموقف الأوروبي (الاتحاد الأوروبي) في التسوية، لم يكن بمستوى يتوافق مع حجم مصالح أوروبا في المنطقة العربية[٢٣]. وحتى لم يحاول إظهار التزام واضح حول جدوى ممارسة دور فاعل في التسوية. وأسباب ذلك تكمن في طبيعة علاقته مع العرب والولايات المتحدة وإسرائيل. فتاريخيا، أسهمت أوروبا في إيجاد الكيان الإسرائيلي بغية معالجة مشاكلها الداخلية المترتبة عن وجود اليهود داخلها[٢٤]. كما سعت من خلاله الى؛ وتطلعت نحو؛ ضمان وجود ركيزة دائمة لها في المنطقة.

واليوم، لا نجد تحولاً واضحاً في المواقف الأوروبية التي دفعت الى إيجاد الكيان اليهودي، ودعمه. فقد صارت ترفده بمقومات البقاء والتطور عبر إقامة

علاقات واسعة معه. ناهيك عن عدم إبداء مواقف معادية له. كما تسعى أوروبا الى استثمار العرض الإسرائيلي الدائم كون إسرائيل الأداة الوحيدة القادرة على التعامل الفاعل مع الدول العربية، وتطويعها وحصر حالات عدم الاستقرار السائدة في المنطقة، وعدم السماح لها بالوصول الى أوروبا.

وعندما بدأت عملية التسوية في مدريد١٩٩١،لم تستطع أوروبا ان تنال اكثر من دور المراقب. وبقصد معالجة ذلك القصور، أخذ الأوروبيون لاحقاً بتحرك دبلوماسي نشط، فالعواصم الأوروبية أخذت تستقبل المسئولين العرب والإسرائيليين الساعين الى كسب الموقف الأوروبي لوجهات نظرهم. كما قام المسئولون الرسميون الأوروبيون (الفرنسيون، الإيطاليون، الألمان... والترويكا الوزارية الأوروبية) بزيارات عديدة لأطراف الصراع. وحفز على تنشيط هذا الدور ظهور دعوات عربية لتفعليه إزاء القضايا العربية. وجاءت قمة الاتحاد الأوروبي في فلورنسا في حزيران عام ١٩٩٦ لتكون نقطة انطلاقة لهذا الدور[٢٥]. وقد تم في اجتماع المجلس الوزاري للاتحاد الأوروبي في اللوكسومبورغ في تشرين الأول١٩٩٦ تعيين (ميتشيل موراتينوس) بوصفه أول مبعوث أوروبي خاص لمتابعة عملية التسوية بين العرب والإسرائيليين. وتظهر تجليات الأوضاع السياسية ان أوروبا لم تكن عاجزة بالمطلق عن التدخل في شؤون التسوية، فهي تملك الإمكانات لذلك، وفي هذا شيء من الإنصاف لحال الدور الأوروبي[٢٦].

ومن جهتها، تفتقر الدول العربية الى التوازن سواء في تعاملاتها البينية او الدولية، فالسلوك العربي إزاء قضية الصراع مع إسرائيل شهد تحولاً في أنماطه من العداء الكامل الى تسوية متفاوض عليها. وأزال معظم العرب الطابع الرمزي للقضية الفلسطينية في تفكيرهم وفي تعاملاتهم وأسباب ذلك نجدها في اتجاه اغلب الدول العربية نحو التمسك بمصالح إقليمية محددة، بدلاً عن التمسك بسلوك عربي جمعي. وقد ضاعف من هذا الأثر توجه اغلب النظم العربية الحاكمة نحو الابتعاد عن الالتزامات النابعة من أيديولوجية قومية عربية وثقافية سياسية إسلامية. وبالتالي إزالة عبء الطابع الرمزي لهذه القضية عن كاهل هذه النظم.

ولقد أخذت عملية التسوية والأساليب المعتمدة فيها (الإطار الثنائي) عدة مزايا من الدول العربية، اذ جعلت منها وحدات سياسية في إقليم جغرافي لا رابطة قيمية تجمعها. فضلاً عن تعميق فجوة اللاتكافؤ في الإمكانات بين طرفي الصراع

العربي- الإسرائيلي. والصورة المتقدمة تبين صعوبة الحديث عن علاقة أوروبية- عربية متوازنة. فالعرب لا يملكون الإمكانات المؤهلة (كوحدة سياسية واحدة) للتعامل مع أوروبا ومن ثم دفعها الى اتخاذ مواقف إيجابية لصالحهم. في حين يظهر التنسيق واضحاً في علاقة دول الاتحاد الأوروبي مع القضايا العربية[٢٧].أما إسرائيل، فقد ارتبطت بمراكز القوى الفاعلة في السياسة الدولية، وبضمنها العلاقة مع الدول الأوروبية. وهذا ما يجعل الأخيرة تعطي تثمين عال لمكانة إسرائيل الإقليمية في سياساتها الراهنة والمستقبلية.

وتدخل أوروبا بعملية التسوية مازال محدود، بيد أن ذلك لا ينف امتلاكها لقدرة واضحة على قراءة الخريطة السياسية عند حدودها الجنوبية. ويثير الصراع العربي الإسرائيلي هاجس أمني لدى اغلب الدول الأوروبية، ويشكل ضاغط على سياساتها. ففشل عملية التسوية قد يحفز الاتجاهات الثورية في المنطقة العربية الى دفع عجلة العنف نحو كافة الحلقات المرتبطة بهذا الصراع، وبضمنها أوروبا وهذا ما يلزمها بالتخطيط للتدخل الفاعل في قضايا هذا الصراع. وتبقى المسألة المثارة هي رغبتها على ترجمة هذا الوجود عبر أدوار سياسية فاعلة في عملية التسوية. اذ لا تزال الدول الأوروبية متوقفة عند فرض مفاده ان تعزيز وجودها في المنطقة العربية كفيل بأن يهيأ الأرضية لممارسة سياسات خارجية ودفاعية فاعلة، وربما تأمين مجالات النفوذ التابعة في مرحلة لاحقة- ومثاله الشراكة الاورو متوسطية.

وهنا، علينا أن لا نتوقع الشيء الكثير من جراء الوجود الأوروبي في عملية التسوية. فهو غير راغب في الإحلال مقام الدبلوماسية الأمريكية في المستقبل القريب. وقد تبين ذلك اثر التوقيع على اتفاقية (واي ريفر عام٢٠٠٠)، التي طلب خلالها الأوروبيون من الطرف الفلسطيني تقديم مزيداً من التنازلات الجوهرية مقارنة بتلك المقدمة في اوسلو، وذلك استجابة لهواجس ورغبات إسرائيل الأمنية. وأسباب ذلك نجدها في الآتي[٢٨]:

أ.عدم تبلور المبادرة الأوروبية الا بعد ان يتم الإجماع عليها.وإزاء قضايا هذا الصراع تحديداً تتجاذب الاتحاد الأوروبي ثلاثة مواقف. الأول، تمثله فرنسا المتطلعة نحو مشاركة أوروبية فاعلة في عملية التسوية. والثاني تمثله بريطانيا، وتبدي خلاله تحفظات على اي دور قد يقود الى خلاف مع الولايات المتحدة. والأخير تمثله كل من ألمانيا وبلجيكا اللتان تريان ضرورة تلافي تحميل إسرائيل

اي مسؤولية في تردي عملية التسوية. وتفضل المراهنة كلياً على الدور الأمريكي فيها،

ب.وليس لدى الاتحاد الأوروبي كذلك منظور محدد لقواعد السياسة الواجب اعتمادها في المنطقة العربية. هل يتوقف تدخله عند مستوى إنقاذ عملية التسوية من الاختناقات التي تصيبها ام أن عليها الولوج الى ميادين بناءة أخرى.

ويلاحظ ان العرب قد رحبوا بالتوجهات الأوروبية إزاء عملية التسوية رغم انهم لا يستحضرون دوراً أوروبياً في دفع عملية التسوية في العموم. وجاء ترحيبهم وارتياحهم لأجل الحصول على دعم مضاف. أما في اللحظات الحاسمة فهم لا يبدون ممانعة من التزام جانب اعتبارات السياسة الأمريكية، وهذه الاعتبارات تفضل التعامل الأمريكي المنفرد مع عملية التسوية، ومن ثم تجاوز أوروبا. ومهما كان حجم التوجه الأوروبي نحو عملية التسوية، فان الرد الإسرائيلي عليه جاء فاتراً. فهي ترى أن تطور هذا التوجه قد يدفع العرب الى التصلب أمام الأطروحات والسياسات الإسرائيلية المعتمدّة في إدارة الصراع/ التسوية[٢٩].

وتاريخيا،رأت الولايات المتحدة في محاولات أوروبا بلورة موقف لها في التسوية ما من شأنه إضعاف الموقف الغربي العام، ومن ثم هناك حدود لإظهاره. بمعنى أن لا يكون الموقف الأوروبي متعارضاً مع الموقف الأمريكي بل عليه ان يساير الموقف الأخير. لذلك لم يبرز الموقف الأوروبي على نحو مستقل. أما اليوم، فانها تعاملت مع التوجهات الأوروبية في إطار إتاحة أضيق حيز ممكن لها، فقد وضعته في إطار المراقب فقط أثناء مؤتمر التسوية في مدريد. ونصيبها من اوسلو لم يكن بأحسن حال مما تقدم. كما حرمت أوروبا من المشاركة في العديد من مراحل مفاوضات التسوية. وتجليات هذا الموقف تظهر أن الولايات المتحدة لا ترغب بوجود منافسين لها خاصة في إدارة خيارات المنطقة العربية، ومستقبلها[٣٠]. وهذا ما يجعل أوروبا عاجزة عن تنفيذ دور البديل او المنافس للولايات المتحدة في عملية التسوية،حتى وأن كان دوراً لا يتعارض بالجملة مع التوجه العام للولايات المتحدة.

ونتساءل، لماذا تخصص الولايات المتحدة هذا الكم من الوقت والجهد لما يسمى بعملية السلام؟ يمكن تلمس الإجابة بالآتي: إحداث تحول في المناخ السياسي-النفسي العربي الرافض للسياسات الأمريكية- الإسرائيلية. بمعنى العمل

على تهدئة التفاعلات الإقليمية بواسطة أطروحات التسوية السلمية للصراع[٣١]، ومن ثم تهيئة وقائع جديدة تحجم علاقات الصراع الى أدنى مستوياته. وهذا ما صرنا نجده في الأطروحات التي تقول ان الصراع هو بين الفلسطينيين والإسرائيليين؛ فهناك محاولات لتغييب الصراع عند المستوى العربي- الصهيوني. وتغييبه عند المستوى العربي- الإسرائيلي.

المطلب الثالث، الإدارة العربية للصراع مع إسرائيل

يلاحظ أن الأطراف العربية دخلت عملية التسوية في لحظة ضعف وغياب التنسيق في علاقاتها مع بعضها البعض. في حين يرمي الراعي للعملية لا الى تحقيق تسويات ثنائية جغرافية-دبلوماسية فحسب، بل والى إنشاء نظام إقليمي جديد. فهذا النظام شرط التحول نحو (السلام)، فمبدأ الأرض مقابل السلام، وهو من المبادئ الأساسية الحاكمة للتسوية لا يعني أمريكا-إسرائيلياً مقايضة الأرض بتحقيق السلام بمعنى عدم وجود حرب بين الأطراف المعنية، بل يعني تحقيق السلام المجتمعي-الإقليمي من خلال التعامل العربي مع الأخر الإسرائيلي، وبناء نظام إقليمي مفتوح، وليس قومياً.

ولجأت الولايات المتحدة الى إحداث ربط مزدوج وانتقائي في الوقت ذاته على مستويين[٣٢]،

-مسارات عملية التسوية الثنائية والمتعددة الأطراف. اذ نجحت في عدم تبني العرب لموقف موحد او إنشاء ربط واضح بين التقدم في المسارات الثنائية من جهة، والانخراط في المفاوضات المتعددة الأطراف من جهة أخرى. ويعود أسباب ذلك النجاح الى عامل غياب الثقة بين العرب أنفسهم، وتجاوب أكثرهم مع الأطروحات الأمريكية بدرجات مختلفة الحماس والمشاركة. وتعاطوا مع الفهم الأمريكي لإقامة نظام إقليمي جديد[٣٣]، على أمل تفعيل الوعود الأمريكية في المفاوضات الثنائية كسبيل للحصول على تنازلات إسرائيلية،

- على مستوى العلاقات بين الدول العربية.في الماضي كانت السياسة الأمريكية تقوم على محاولة الفصل بين الإطار الخليجي والإطار المغربي من جهة، وبين إطار الصراع العربي-الإسرائيلي من جهة أخرى. ومنع وصول تداعيات هذا الأخير الى الإطارين الأوليين. في عملية التسوية حصل العكس، اذ ضغطت الإدارة الأمريكية من اجل دفع هذه الأطراف الى الانضمام لمشروع النظام (الشرق أوسطي)، بواسطة استخدام التبريرات الأمنية في دول الخليج العربية، واستثمار الحاجات والمطالب الاقتصادية في المغرب العربي، فحصل مثلاً تعليق خليجي للمقاطعة الاقتصادية غير المباشرة لإسرائيل، وكذلك الحال مع بعض دول المغرب العربي، فشكل ذلك ضغطاً مباشراً على الأطراف العربية المعنية في عملية التسوية. وتبلورت قناعة ساهمت في ازدياد الخلل في الموقف العربي قوامها أن الطريق الأقصر والأوثق لصياغة علاقات ممتازة او لتحسين

الموقف الذاتي لدى الولايات المتحدة يمر عبر البدء بعلاقات مع إسرائيل او تبادل الإشارات الإيجابية معها.

واذا ما تناولنا الأداء العربي في مفاوضات التسوية مع إسرائيل سنجده قد توقف عند معادلة قوامها الخشية من استفزاز رد فعل الولايات المتحدة تجاه دعوة اي طرف دولي آخر لممارسة دور وسيط في عملية التسوية. كما أدى ضعف الأداء العربي الى ابتعاد الولايات المتحدة عن ممارسة دور الوسيط المحايد لعدم وجود حوافز لتأدية هذا الدور أو رادع لمنعه عن الانحياز. فاستحالة الصدام السياسي مع الولايات المتحدة واعتبارات ميزان القوى مع إسرائيل دفع المناخ التفاوضي العربي الى التكيف التدريجي مع الشروط الإسرائيلية والأمريكية، ويلاحظ ان العرب قد تعاملوا مع مؤتمر مدريد/١٩٩١، كإطار مرجعي قانوني-سياسي دائم لعملية التسوية. في حين اعتبرته إسرائيل قاعدة انطلاق لعملية التسوية، وكمرجعية فهو ساقط من حساباتها . ولم تعد الولايات المتحدة الطرف المنشأ لها معنية بها كإطار مرجعي، وفي وضع انعدام التوازن بين الأطراف لم يعد العرب قادرين على حماية تلك المرجعية رغم تمسكهم بها[٣٤].

وفيما يتعلق بروسيا الاتحادية، يلاحظ، ان أهمية المنطقة العربية قد تراجعت في سلم أولوياتها السياسية الخارجية. وأسباب ذلك يمكن إرجاعها الى المصاعب والمشاكل الداخلية التي أشغلت القادة الروس بمحاولة إيجاد حلول لها، والتزامات روسيا نحو الغرب لاسيما الولايات المتحدة الأمنية والاقتصادية... وكان نتيجة الانشغال الروسي والضعف العربي تبلور ظاهرة مثيرة في العلاقات العربية-الروسية مفادها أن كلاً من الطرفين اتجه بشكل متواز ومتسارع في فترة ما بعد الحرب الباردة نحو الاعتماد على الولايات المتحدة في تسوية المسائل الرئيسة والحيوية التي تهمه. وكانت سلوكية كل طرف بمثابة عامل مشجع أيضا للآخر للاندفاع نحو الولايات المتحدة ولتجاهل الآخر غير الفاعل او المؤثر في خدمة أولوياته. فالمنحنى الاستراتيجي السياسي لكل طرف من الطرفين افقد الآخر خصوصيته التي قد تحمل عنصر جذب واهتمام. صحيح ان بعض العرب افتقد دور القوة الموازنة للولايات المتحدة عند انطلاق عملية التسوية، لكن المناخ السائد آنذاك في النظام العربي لم يكن ليهتم بهذا الغياب، لانه لم يكن يبحث عن قوة موازنة حين كان يراهن كلياً على الولايات المتحدة[٣٥].

عموماً،أنتجت الأوضاع العربية المتدهورة نهج التسوية في السياسات العربية تجاه إسرائيل. وما المفاوضات الا مؤشر على ذلك، اذ دخلها العرب وهم في أسوء لحظة وأصعبها في العلاقات العربية– العربية. والمشكلة في علاقات التسوية المثلثية العربية، الفلسطينية-الإسرائيلية تتمثل في كون الضلع الوحيد الذي لا وجود له في هذا المثلث هو ما بين الطرفين العربيين. وهذا ما يطرح قضية غياب التضامن العربي، والأكثر منه غياب التنسيق العربي كحد أدنى. وذلك راجع الى عملية الشك المتبادلة بين الأنظمة العربية التي افتقدت الثقة في بعضها البعض. بل وأحياناً لا رغبة لديها في إقامة هذه العلاقة، لذلك يلاحظ تجلي ظاهرة التخلي عن الإطار العربي كإطار عام للتعاون، واللجوء الى دعم اقلمة (او تجزئة مستوى) التعاون العربي بوصفه الخيار الأكثر فاعلية. وفي ذلك تجاهل لحقيقة ان سبب فشل التعاون العربي- العربي يرجع الى سلوكيات الدول العربية العام التي لا تستطيع، و لا ترغب في إدارة مصادر الاضطراب السياسي العربي. وصارت تضخم في علاقات عدم التوازن الدولي الى مستوى تدويل القضايا العربية على حساب النظام العربي. وهذا ما زاد من تأثير القوى الدولية الفاعلة فيه، وزاد من اختراقها له، ومن ثم زاد من قدرتها على إعادة صياغة دائمة للعلاقات العربية-العربية، وتوازناتها الإقليمية بما جعلها أكثر استجابة لمصالح تلك القوى.

المطلب الرابع، احتمالات التسوية

شهد الصراع العربي-الإسرائيلي منتصف ٢٠٠٧، دعوات وتحركات أمريكية لتحريك ملفه، وجرى عقد لقاء في انابوليس (في ولاية مريلاند الأمريكية) نهاية تشرين الثاني منه، جمعت الأطراف ذات العلاقة للوصول الى اتفاقات سلام دائم وإعلان دولة فلسطينية. وقد اتضح عدم التوصل الى نتائج مهمة بشأن تسوية قضايا الصراع. اذ خرج بتوصيات، ظهر ان نتائجها مخيبة للفلسطينيين[٣٦]. اذ جرى تسويق الولايات المتحدة لأفكار إسرائيلية تسقط قضية اللاجئين وتشير للقضايا الأساسية الأخرى بطريقة تقترب ولا تقترب منها، وتترافق مع سقف زمني وليس جدول زمني. وحجة الولايات المتحدة هي ان الحكومة الإسرائيلية بزعامة اولمرت ستسقط اذا أبدت مرونة في القضايا الأساسية وإذا وافقت على الجدول الزمني. واذا ذهبت الحكومة الإسرائيلية الحالية، فالبديل عنها أسوأ بكثير، حيث ستبقى القضية الفلسطينية ومصير المنطقة برمتها رهينة للأوضاع الداخلية الإسرائيلية. وتزداد الصعوبات بكون السلطة الفلسطينية في الأساس تعاني من معضلة إقناع الداخل الفلسطيني بجدوى خيار التفاوض، وحتى اذا جرى التوصل الى اتفاقات فمن الصعوبة ضمان الالتزام بها[٣٧]. وسرعان ما نقضت حكومة اولمرت التزاماتها الأولية باستمرار عملية الاستيطان.

اما العرب،فلم يكن لديهم ما يقدموه أكثر من مبادرتهم التي تبنوها في قمة بيروت ٢٠٠٢، والتي زار وفد من وزيري خارجية مصر والأردن إسرائيل في ٢٠٠٧/٧/٢٥، لمناقشة تفاصيلها، ومن ثم فان أي لقاء الغرض منه فتح ملف قضايا التسوية سيحتوي على ما بات يعرف ببديهيات، يمكن إيجازها في ما يلي[٣٨]:

أولاً:خلال زيارته للمنطقة العربية ٩-١٢ كانون الثاني ٢٠٠٨، أكد الرئيس الأمريكي جورج بوش، دعمه لقيام الدولة الفلسطينية قبل نهاية ولاية الرئيس الأمريكي. وبعناوين رئيسية: فرض سلام الأمر الواقع وإرساء معالم (دولة فلسطينية ما) وبرعاية أميركية. وفي الجانب الإسرائيلي طلب الرئيس بوش من رئيس الوزراء ايهود اولمرت ضرورة وقف عمليات الاستيطان، لأنها تقوض فكرة قيام الدولة الفلسطينية من الأساس. مقابل ذلك، كان الرئيس الأميركي قاسياً في فرض شروطه على الطرف الفلسطيني، فهو حرض الرئيس محمود عباس على القضاء على (الإرهاب الفلسطيني) وهو تعبير يقصد به نشاط حركة حماس،

وربط ذلك بالمساعدات المالية التي تبرعت بها مجموعة الدول المانحة في اجتماعها بباريس. كما وأكد الرئيس بوش على إسقاط حق العودة بشكل نهائي، والبحث عن آلية لتعويض اللاجئين الفلسطينيين، وهذا الأمر فيه تكريس إسرائيل (دولة يهودية)، الأمر الذي يعني تلقائياً بقاء الفلسطينيين في أماكنهم أو العودة إلى دولة فلسطين عندما تقوم[٣٩]. ولتفسير ذلك، انه في ظل السنة الأخيرة للإدارة الأمريكية القائمة تحتاج إلى تجميل صورتها عبر حملة علاقات عامة، التي لا تغير كثيراً من طبيعة المشكلات ولكنها توحي فقط بأن الحل في الطريق. إنه نوع من التسكين المؤقت، سبق أن مارسته الإدارة عام ١٩٩١ عندما عقدت مؤتمر مدريد، والذاكرة العربية تستعيد دائماً مواقف مشابهة من إدارات أميركية سابقة تحايلت على مشاعر الجماهير بأطروحات عابرة كانت كلها نوعاً من استهلاك الوقت. والولايات المتحدة تريد منها زرع الأمل في الضمير العربي خلال الفترة التي تواجه فيها ظروفاً صعبة سواء في العراق أو ما هو متوقع من احتمالات في الملف الإيراني والمواجهة الغربية معه.

ثانياً:أشار الرئيس الأمريكي أثناء زيارته للمنطقة مطلع العام ٢٠٠٨، ان اتفاقية سلام ستوقع قبل العام ٢٠٠٩. حيث دخل ضمن تفاصل الزيارة سعي الرئيس الأمريكي الى ضرورة الفصل في المصالح والعلاقات بين سوريا وإيران، وضرورة نزع الهيمنة الإيرانية عن استغلال القضية الفلسطينية. وطرحت قضية مسألة كيفية التعويض على سوريا وإغرائها بالكثير من الحوافز كي تعمل على فض اشتباك المصالح الإستراتيجية القائمة بنيها وبين إيران. وفي هذا المجال حمل الوفد الأميركي خطة خاصة بكيفية تحقيق السلام بين سوريا وإسرائيل تتألف من عدة مراحل، ومن ابرز بنود هذه الخطة، التي سربت عنها بعض المعلومات: إقناع الحكومة السورية بإزالة ما يتعلق ببرامج تحديث الصواريخ البعيدة والمتوسطة المدى والتي حصل عليها السوريون من بعض الدول الآسيوية والصين. وضرورة أن تكون لإسرائيل وسائل فعلية وحقيقية للتأكد من خلو سوريا من برامج أسلحة الدمار الشامل، وأن توافق سوريا على القبول ببعثات التفتيش الدولية للتأكد من هذه الجزئية، بالإضافة إلى الكف عن تأييد حزب الله؛ الذي يتوجب نزع أسلحته وتحويله إلى حزب سياسي. وتقترح الخطة خرائط جغرافية فيما يتعلق بالحدود، تعديلا عن حدود عام ١٩٦٧، ووضع خطاً جديداً للحدود الدولية مع سوريا. ووفق هذا الخط فإن إسرائيل ستصادر حوالي ٣٠٠ كيلومتر

مربع من الأراضي السورية لصالحها، وتحتفظ كذلك بحوالي ١٤ مستوطنة يهودية في حين أن سوريا سيكون من حقها حوالي ٨ مستوطنات يهودية ستعيدها إسرائيل إليها ومنها الجزء الأمامي من الجولان القريب من الأراضي السورية (البلدات الدرزية في الهضبة وجزء منبسط من الأراضي يطل على الحدود السورية). ويمكن الربط بين هذه التفاصيل، مع الزيارة التي قام بها السناتور الين سبكتر إلى تل أبيب ودمشق، وقال بعد لقائه الرئيس بشار الأسد إنه يرى إمكانية كبيرة في تحقيق السلام بين إسرائيل وسوريا[٤٠]. ولتفسير ذلك، ان الولايات المتحدة ترغب في حشد إعلامي يجعل قرارها في العلاقات مع إيران مقبولاً لدى أكبر قدر ممكن من النظم القائمة، والولايات المتحدة تدرك جيداً أن الأصابع الإيرانية موجودة في أماكن متعددة من العالمين العربي والإسلامي. كما أنها تعلم في الوقت ذاته أن أية محاولة للحديث عن الدولة الفلسطينية المستقلة والتلويح بإمكانية الوصول إلى تسوية للصراع العربي الإسرائيلي هي كلها أمور تساعد على امتصاص الغضب والترويج لسياسات الولايات المتحدة وتشويه صورة القوى العربية المتشددة خصوصاً. وقد رأت الولايات المتحدة إن إثارة موضوع التسوية قد يحد من الدور الإيراني ويحجم من. الا انه جراء استمرار التصعيد في العلاقة بين إيران والولايات المتحدة والغرب، وعدم تخلي سوريا عن موقفها في التسوية[٤١]، دفع الولايات المتحدة الى خفض مستوى التوقعات.

ثالثاً:خرجت إسرائيل في لقاء انابوليس، وعلى لسان تسيبي ليفني وزيرة الخارجية، لتعلن أن حضور العرب مؤتمر انابوليس هو شرط لنجاحه لكن ليس من حقهم التدخل في المفاوضات التالية (بين إيهود أولمرت والسلطة الفلسطينية بزعامة محمود عباس)، فقالت:" إنه من دون الدعم العربي لا يوجد فلسطيني يمكنه التوصل لاتفاق مع إسرائيل... (لكن) يجب على الدول العربية ألا تحدد شروطا للمفاوضات أو أن تتدخل فيها". وعشية الاجتماع في أنابوليس اشترط رئيس وزراء إسرائيل أن يعترف الفلسطينيون أولا بأن إسرائيل دولة لليهود كجزء من أي اتفاق محتمل. هذا الاشتراط يشطب بجرة قلم حق الفلسطينيين في العودة. هكذا نعود إلى حالة غير مسبوقة في مسار القضية الفلسطينية. فالعرب مطلوب منهم الحضور لتوفير غطاء لصفقة غير محددة المعالم وفي اللحظة نفسها ليس مسموحاً لهم بالتدخل في مسار مفاوضات رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس مع إسرائيل. والعرب مطلوب منهم أيضا فك أي ارتباط مع القضية

الفلسطينية بينما في اللحظة نفسها عليهم توطين اللاجئين الفلسطينيين عندهم نهائيا. ووزيرة الخارجية الأميركية ترفض فرض أي حل على إسرائيل وتعتبر أن هذا خط أحمر، بينما في اللحظة نفسها تسعى أميركا لفرض تطبيع مسبق على الدول العربية مع إسرائيل بحجة أن هذا يشد من أزر المعتدلين في المنطقة[٤٢]. ولتفسير ذلك، أن إسرائيل مدعومة من الولايات المتحدة تسعى إلى تسوية مقبلة من خلال التعامل الثنائي المنفصل مع المسارات كلاً على حدة من دون التفاوض مع العرب مجتمعين وذلك من أجل تحقيق أكبر قدر من المكاسب على حساب الحقوق العربية للدول المختلفة، ومثل هذا التصور الإسرائيلي يسمح بتوجيه الدعوة لأطراف محددة وتجاهل أطراف أخرى، وترتيب المسارات من خلال جدول زمني يرتبط بمصالحها ويتبنى وجهات نظرها وهو أمر يجب أن يفطن إليه العرب وأن يتبينوا مخاطره. بل، وترددت أحاديث عن رغبة وزيرة الخارجية الأميركية في اعتبار التطبيع مع الدول العربية الأساسية والمؤثرة مقدمة مطلوبة قبل الدخول في مراحل التسوية الشاملة. وهنا إن حلم التطبيع الإسرائيلي مع دول الخليج العربي خصوصاً المملكة العربية السعودية هو أمر لا يمكن تجاهله، فإسرائيل تعتبر أن التطبيع مع المملكة العربية السعودية اذا حدث سوف يعني تلقائياً اكتمال التطبيع مع العرب.

إن قضايا الحل النهائي التي تم تأجيلها منذ اتفاقية اوسلو، وافترض مسبقا انه سيجري التفاوض عليها في ايار ١٩٩٧، هي:

١-الدولة الفلسطينية،وحدودها:وظهر خيار الولايات المتحدة بخطاب سياسي يدعو الى إقامة هذه الدولة في نيسان ٢٠٠٤. والواضح أن ما تريده إسرائيل هنا، ورغم ما أبدته وزيرة خارجية إسرائيل تسيبي ليفني في ٨ تموز٢٠٠٧، في مقابلة لها مع صحيفة نيويورك تايمز أن إسرائيل هي التي حثت الولايات المتحدة على إعلان حل الدولتين في مستهل عام ٢٠٠٤، الا أن المعضلة تكمن في تأكيد تمكين إسرائيل من ضمان أمنها باعتباره أولوية تفوق وتعلو هدف إقامة دولة فلسطينية. ولقد أكد أعضاء اللجنة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط في بيان لهم يوم ٢٠٠٧/٩/٢٣، دعمهم لاجتماع انابوليس، من أجل التحرك الحثيث على مسار تشكيل دولة فلسطينية توحد جميع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة: "إن هدف الاجتماع هو جمع الأطراف الرئيسية في المجتمع الدولي لدعم الجهود المبذولة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لإنهاء الصراع القائم بينهما وللمساعدة في إحلال السلام في الشرق الأوسط. وتتوقع اللجنة الرباعية أن يؤكد الاجتماع على تأييد حل وجود الدولتين القائم على رفض العنف"[٤٣].

٢-السيادة الفلسطينية والانسحاب الإسرائيلي وتفكيك المستوطنات. وهنا تعمل إسرائيل على إبقاء مستوطنات تابعة للسيطرة الإسرائيلية، وتعديل للحدود عبر طرح مقايضة أراضي ونفق يربط غزة بالضفة الغربية، مع إبقاء قوات إسرائيلية في المنطقة الحدودية على نهر الأردن، ويتوسع هذا الرأي لدى بعض الإسرائيليين الى كون الدولة المقترحة ينبغي أن تدخل في اتحاد فدرالي او كونفدرالي مع الأردن. ويرتبط بهذه المعضلة إشكالية توزيع موارد المياه،

٣-اللاجئون:وتطرح إسرائيل حق عودة جزئية الى أراضي الدولة الفلسطينية المقترحة، وليس الى داخل إسرائيل. وترى الولايات المتحدة أن حق العودة غير عملي، ومن الضروري العمل على التوطين والتعويض،

٤-القدس:وعملت إسرائيل على توسيع حدود القدس لتشمل أحياء عربية، وتقسيم منطقة المسجد الأقصى وإحاطته بكتل استيطانية يهودية، استعدادا لمفاوضة تسمية الأحياء العربية الملحقة بالقدس كعاصمة للدولة الفلسطينية.

وهنا، الحقيقة التي ينبغي أن لا تغيب عن أذهاننا هي كون الصراع بين العرب وإسرائيل مفتوح على البيئة الدولية، فرغم كون المعطيات الداخلية هي الواضحة في القضايا في أعلاه، الا أن كلا الأطراف واقعة تحت ضغط القوى الدولية، وصراع تلك القوى او سياساتها ومصالحها مؤثر بدرجة واضحة في تسيير الصراع او دفعه نحو أحد الاحتمالات: البروز، الاستمرارية، التسوية.

ونتساءل هنا،ماذا نتوقع من الأطراف المعنية بالصراع أن يفعلوا إزاء عملية التسوية بين العرب وإسرائيل؟ هل تتفق على إعادة صياغة سياسات مشتركة تجاه الصراع، سواء كان نحو إعادة تحريك ملف التسوية او نحو دعم أحد طرفي الصراع؟ أم أن المستقبل ينذر باحتمالات اختلاف رؤى الأطراف حول هذا الصراع، وعملية التسوية الجارية عليه؟ وهل سيترك الاختلاف بينهم مجالا أمام الدول العربية لطرح قضاياها في هذا الصراع في الوسط الدولي، والحصول على قدر من الإنصاف لمصالحها؟ أم أن إسرائيل ستكون قادرة على إعادة تثمين دورها الإقليمي بما يجعلها محط اهتمام متزايد من قبل الأطراف الدولية؟

لا زالت إسرائيل تتحرك بين فرضين: الحرب او السلام. وجاء صعود التيار المتشدد، ليعبر عن حقيقة أن المجتمع الإسرائيلي راض عن استخدام أقصى درجات العنف ضد الفلسطينيين.

وتشير التطورات العالمية الى احتمالات استمرار القطبية الأحادية خلال المستقبل المتوسط، بمعنى استمرار الدور الأمريكي العالمي، في ظرف تعيش

المنطقة العربية حالة من زيادة عدم الاستقرار. والمؤشرات تشير الى أن اغلب أعمال العنف التي تتعرض لها الولايات المتحدة هي بسبب موقفها من قضية الصراع العربي الإسرائيلي، وعدم إنصافها لحقوق العرب والمسلمين. وللولايات المتحدة مصالح في المنطقة متنامية الحجم والأهمية، وهذا ما يجعل من الاستحالة تصور استبعاد تدخلها لحماية مصالحها، او ربما لإعادة تشكيل الخريطة السياسية للمنطقة برمتها. وسواء اتخذ هذا التدخل شكل إنقاذ عملية التسوية او دفعها نحو آفاق أرحب، او حتى دعم أحد أطرافها على حساب الآخرين. وهنا يمكن توقع الاحتمالات الآتية، وكما يأتي:

أولا، ديمومة الوضع القائم

ولدينا هنا أربعة متغيرات أساسية ستبقى مؤثرة خلال المستقبل القريب (٢-٥ سنوات القادمة): استمرار تفرد الولايات المتحدة بعملية التسوية، استمرار السلوك الإسرائيلي في عدم تقديم تنازلات حقيقية، اندفاع الأوروبيين نحو تعزيز الشراكة مع الدول العربية مع الحفاظ على علاقات إيجابية مستقرة مع إسرائيل، وخمول روسيا عن لعب أدوار في عملية التسوية، لذلك سنعمل على تجاوزها.

لا يتوقع حصول تحولات دولية حاسمة في المدى المنظور، وبالتالي لن تجد الولايات المتحدة ضرورة للتحول صوب اعتماد خيارات بديلة في التعامل مع البيئة الدولية بعيدا عن خيار الشراكة. وحتى بالنسبة لقضية ملف إيران النووي، والوضع في العراق فإنهما يؤكدان التوجه، ويعطيان زخما مضافا لتدعيم علاقات الشراكة مع القوى الأخرى، باعتبار هذا الخيار هو الضامن الأساس لاستقرار العلاقات الدولية. ولا يتوقع كذلك حدوث تحولات إيجابية في ميدان قضايا الصراع العربي الإسرائيلي الشائكة، ولا الانسياق وراء فروض اندلاع حرب إقليمية، وان كانت محدودة. فالمشهد الأول يدحضه اتساع الفجوة بين العرب، وخاصة الفلسطينيين منهم من جهة، وبين الإسرائيليين من جهة أخرى، في كيفية تحقيق تسوية عادلة للصراع الدائر بينهم. فعيب اتفاقية اوسلو هو أنها ليست الأداة لحل القضية الفلسطينية، إنما هي إطار يهدف الى تغيير أساس السيطرة الإسرائيلية على الأرض المحتلة من اجل إدامتها. وعلى هذا، فان العملية غير قادرة من الناحية البنيوية على إنتاج تسوية قابلة للحياة، او آن تدوم طويلا. وستؤدي في نهاية المطاف الى مزيد من الصراع، كلما جرى الاقتراب من القضايا الأكثر حساسية او إثارة.

اما مشهد الحرب الإقليمية في المرحلة المنظورة، فلا تحبذه معظم الدول العربية، كما تعارضه القوى الكبرى.

والأكثر مما تقدم، ترى الولايات المتحدة أن عليها استمرار الاهتمام بقضية التسوية. فعلاوة على قوة تأثير العناصر المؤيدة لإسرائيل في السياسة الأمريكية، عليها الاهتمام الدائم بإعادة صياغة الخريطة السياسية للمنطقة العربية، وبناء نظام إقليمي تكون فيه إسرائيل المحور الرئيس. وترغب كذلك في تحييد القضية الفلسطينية باعتبارها أحد مكونات غضب الشارع العربي ضدها. بيد أن شروع إسرائيل بتدنيه قيمة أي اتفاق مع الفلسطينيين والعرب، وإحراج الحكومات العربية المنضوية في علاقات معها ومع الولايات المتحدة وتدهور الوضع في الأراضي الفلسطينية، نقول أن كل ذلك قد جعل موقف الأخيرة صعبا في حسم القضايا العالقة في عملية التسوية، او الحصول على إجماع أطراف التسوية لنهجها السياسي الساعي نحو تحقيق ضبط فاعل للسياسات الدولية في المنطقة، ومن ثم الوصول بها الى الاستقرار.

وعلى أية حال، نجد الدول العربية اما داعمة لدور الولايات المتحدة في عملية التسوية، او أنها لا تبد أي معارضة له. وفي الغالب لا تلبث تلك الدول أن تقدم فروض الطاعة للولايات المتحدة. وعدم السعي الى إظهار سياسات تتعارض ومصالح هذه القوة. وهي تعمد في أحسن الأحوال الى إظهار الانزعاج مما وصلت إليه عملية التسوية، وأسباب ذلك نجدها في كون النظام العربي يعيش درجة عالية من الاختراق، بعضه بالتراضي او القبول الضمني. وقد صار العنصر الخارجي ذا تأثير قوي في صياغة علاقات البيت العربي مع الخارج وفي الداخل أيضا... وتحول النظام العربي الى ملعب مفتوح لانه افتقد إمكانات اللاعب المؤثر دوليا[٤٤]. ويلاحظ أن تدخل البيئة الدولية في قضايا التسوية يكاد يكون مقصورا على الولايات المتحدة. فأوروبا مثلا، لن تجد منفعة كبيرة للقيام بأدوار فاعلة ومستقلة في عملية التسوية خلال المستقبل القريب، وهي غير قادرة على ذلك. فمن جانب تخضع أوروبا لضبط سياسي- أمني من قبل الولايات المتحدة في إطار حلف شمال الأطلسي. ساعد على ذلك، عدم وجود سياسات دفاعية وخارجية أوروبية مشتركة.

وفي الواقع أن توسع الاتحاد الأوروبي خلال العقدين الماضيين ولد معضلات لهذا التجمع تتعلق بالفاعلية السياسية الخارجية، الا ان أوروبا ترى ضرورة ملحة

في دعم علاقات الشراكة مع الدول العربية. ولا تجد في إسرائيل الأرضية الخصبة لتكون سندا يعول عليه. فهي في أفضل الأحوال ستكون قاعدة لتنفيذ السياسات الأمريكية ضمن الدائرتين الإقليمية والعربية. وهي كذلك لن تسعى جاهدة للتضحية بالولايات المتحدة من اجل أوروبا، طالما أن قدرتها الذاتية لحماية نفسها لا تزال هشة، وتشك في إمكانية تدخل أوروبا لصالحها في صراعها الدائم مع العرب. وإزاء ذلك، تجد أوروبا أن مصلحتها تكمن في ربط الدول العربية بها. وتتحول بذلك منطقة البحر المتوسط الى بحيرة أوروبية النفوذ نسبيا. ومثل هكذا احتمال يقتضي من أوروبا العمل على استمرار تطوير العلاقات مع الدول العربية. وفي الوقت نفسه، لا نستطيع تصور وجود رغبة حقيقية او قدرة لدى الشريك الأوروبي على دعم الموقف العربي في صراعه مع إسرائيل، فأوروبا تكاد تتفق مع الولايات المتحدة على ضرورة تعزيز موقف إسرائيل الإقليمي. وفي أسوء الأحوال عدم دعم الموقف العربي ضدها. بمعنى آخر أن مشهد الشراكة يذهب الى توسيع الحضور الأوروبي في المنطقة عموما، والقيام بدور الوسيط بين أطراف الصراع عند الضرورة، وعدم تحويل العرب الى جهة الطرف العدو، اذا لم يكن بالإمكان كسبهم كحليف او صديق كما الحال بالنسبة الى إسرائيل.

وفيما يتعلق بإطراف الصراع الداخلية، يلاحظ، إن إسرائيل هي التي عوّقت عملية التسوية، وتملصت من استحقاقاتها، والانطباع بأن إسرائيل تلهث وراء التسوية، وأن هذه التسوية (على علاتها) مطلب إسرائيلي، يؤكد الطابع الملتبس والإشكالي للموقف الإسرائيلي، في هذه القضية. وما يؤكد ذلك ان أي حكومة إسرائيلية، لا العمل ولا الليكود ولا كاديما، استطاعت أن تحقق إنجازات حقيقية للانفصال عن الفلسطينيين، وتمكينهم من الاستقلال وإقامة دولتهم المستقلة، بصرف النظر عن حجمها، ومستوى سيادتها. وسبب هذا التمنع هو الخلاف بين الإسرائيليين على المقابل المستوجب انتزاعه من الفلسطينيين، بالنسبة لحجم الأراضي التي يمكن أن تنسحب منها، أو في شأن ماهية الحل المتعلق بقضيتي القدس[٤٥] واللاجئين، والعلاقات المستقبلية الثنائية. واهم ما سيواجه إسرائيل خلال المستقبل القريب هو إيجاد شريك فلسطيني قادر على تنفيذ التزاماته، وهذا عذر يعطيها فرصة للتهرب من حسم أي إشكاليات عالقة[٤٦].

ثانيا، نجاح صيغة للتسوية

يقوم هذا الاحتمال على افتراض مفاده،أن مصالح القوى الكبرى تقتضي منها عدم الدفع بالمنطقة نحو اللااستقرار. ولهذا سيكون دورها منحازا باتجاه تعزيز الفرص الإيجابية لالتقاء أطراف الصراع العربي-الإسرائيلي. وخلال المستقبل القريب (خمسة السنوات القادمة) على اقل تقدير ستقوم الولايات المتحدة بضمان الأمن والاستقرار السياسي، حيث تحظى اليوم بالحظوة في المنطقة العربية، والتأثير الفاعل في معظم أطراف هذا الصراع. وهذا ما يعرضها لمسؤولية تحديد وتعزيز الأشكال الأفضل للتعاملات مع دول المنطقة، والصراع الدائر فيها. ولا يجد صانع القرار الأمريكي في مثل هذه الأوضاع سوى اعتماد نهج عدم إثارة الموقف العربي ضدها، بل والعمل على كسب كافة أطراف الصراع لصالحها. والاندفاع نحو استثمار الفرص لإعادة تشكيل خريطة المنطقة، وعلاقاتها البينية والدولية.

اما أوروبا، فيتوقع مواصلة دعمها الاقتصادي لعملية التسوية. فالمساعدات الاقتصادية لأطراف الصراع، تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي... هي سبل أساسية لضمان توفير أجواء ملائمة لاستمرار هذه العملية، وتدرك أوروبا انها لن تكون قادرة على مجارة او حتى إزعاج الولايات المتحدة خلال المستقبل القريب والمتوسط. بل أن دواعي استثمار الزمن لصالح البناء الأوروبي يقتضي ضرورة استمرار بقاءها تحت المظلة الأمريكية. وتجد أوروبا في المنطقة العربية فرصة للبروز وإعادة تأهيل دورها باعتبارها قطب دولي، لما توفره من إمكانات تهيأ لقاعدة أداء دور قطب دولي:٦٨٪من احتياط البترول العالمي، سوق تجاري تعاملاته (٨٧٣ مليار دولار) عام٢٠٠٥[٤٧]، إضافة الى موقع استراتيجي حيوي يتوسط كل من أوروبا، آسيا وأفريقيا. والميل باتجاه إسرائيل فقط قد يدفع الدول العربية للعزوف عن التعامل معها نحو أطراف دولية أخرى. الأمر الذي يجعلها تخسر معه تلك الموارد.

وروسيا اشتركت مع كلا القوتين في إطار اللجنة الرباعية، وأوكلت عملها الى منسق ومبعوث دائم للتعامل مع قضايا هذا الصراع، ولوحظ أثناء صعود حركة حماس للسلطة مستهل ٢٠٠٦، التزامها بالخطوط العريضة التي التزمت بها باقي الأطراف الدولية: ضرورة اعتراف حماس بإسرائيل، التزامها بالاتفاقيات السابقة، ونبذها وسيلة العنف ضد إسرائيل. ونظرا لانشغالها بضمانات امن حدودها، فلا يتوقع منها تأثير مهم على مسارات التسوية خلال هذه الفترة.

وهنا،هناك عددا من الأرصدة التي يمكن استخدامها: أن استطلاعات الرأي العام تشير بوضوح إلى أن الغالبية من الرأي العام الفلسطيني والإسرائيلي تؤيد التوصل إلى صفقة سلام، إذا ما تم حل المسائل المعلقة بين الطرفين، كما أن الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني يفكران في تعامل جدي مع معضلات الجغرافيا والديمغرافيا، وكلاهما يقودانهما إلى حل الدولتين. وحتى داخل حركة حماس من هم على استعداد لهدنة طويلة مع دولة إسرائيل[٤٨]. لقد أقرت المجموعة الرباعية بالفرصة لإحراز تقدم، وبالرغبة الإقليمية في إحلال سلام في المنطقة[٤٩]. وأعربت عن دعمها القوي للمحادثات الثنائية وتشكيل فرق عمل إسرائيلية وفلسطينية لمناقشة المسائل الجوهرية لإحراز تقدم صوب هدفهما المشترك المتمثل في الحل التفاوضي القائم على أساس إنشاء دولة فلسطينية (في الضفة الغربية وقطاع غزة تجمع شمل كل الفلسطينيين) لها مقومات البقاء تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل الآمنة[٥٠].

وقد يتساءل البعض عن مدى أهمية العمل من أجل تفعيل مبادرات التسوية في المنطقة في المرحلة الراهنة، بدلاً من تأجيله لوقت آخر؟ ربما بدا طموحاً أكثر مما يجب، أن نفكر في إيجاد تسوية شاملة للصراع العربي- الإسرائيلي، غير أنه ليس مستحيلاً بأية حال من الأحوال[٥١]. إن كافة جوانب الصراع هي شديدة التشابك والارتباط مع بعضها البعض، ما يجعل حل جانب منها دون الآخر أمراً مستحيلاً ومتعذراً. ثم هناك الارتفاع في معدلات الضحايا المدنيين في قطاع غزة، إلى جانب بلوغ التحديات المثارة في الجبهات العراقية والأفغانية والإيرانية حداً يصعب معه ترك هذا الصراع حتى ينفجر ويفلت تماماً عن السيطرة[٥٢]. وقد أظهرت السنوات السابقة ما يمكن أن تكون عليه الخطوط العامة لتسوية الوضع النهائي. وتتلخص هذه الرؤية بما توصل إليه مجلس الأمن عام ١٩٦٧ من خلال دعوته لإسرائيل للانسحاب من الأراضي التي احتلتها بالقوة في العام المذكور، مقابل دعوته لجميع العرب بالاعتراف بإسرائيل، وإقامة علاقات سلمية معها. وتشابه هذه الرؤية ما توصلت إليه خطط السلام التي جرى التفاوض المكثف حولها بين إسرائيل ومفاوضيها العرب في عام ٢٠٠٠، وبتلك التي صادقت عليها جميع الدول العربية في آذار ٢٠٠٢. وقد أعربت أغلبية عربية وإسرائيلية عن دعمها لهذا الاتجاه السلمي المفضي للأمن وعلاقات حسن الجوار.

ويقتضي الحال أيضا النظر الى الشريك الفلسطيني ومصالحه، ففي أعقاب فوز حركة حماس بالسلطة وتردي الوضع الفلسطيني تحت وطأة ضغط قوى المجتمع الدولي الفاعلة وحساباتها[٥٣]، زادت ردود الأفعال حالة الفوضى ووضع الأراضي الفلسطينية على حافة حرب أهلية. لذلك، ثمة حاجة لأن يعيد جميع الأطراف تقييم أوضاعهم، بقصد تفادي الاقتتال الفلسطيني وانهيار السلطة الفلسطينية؛ ولتشجيع حماس على اعتماد سياسات أكثر براغماتية بدلاً من الاكتفاء بمعاقبتها لعدم فعل ذلك؛ والتوصل إلى وقف أعمال العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين للحيلولة دون العودة إلى حالة العداء الصريح؛ وكذلك منع الأعمال التي تعرِّض إمكانية الحل القائم على مبدأ الدولتين إلى الخطر. ولقد فشلت حماس نتيجة حرمانها من الموارد ونتيجة تزايد غضب السكان وعدم قدرتها على تنفيذ برنامجها. لكن انتشار العنف والفوضى وانهيار المؤسسات الفلسطينية، وكذلك الحاجة الى المصادقة على أية اتفاقات يتم التوصل إليها مع إسرائيل من قبل المؤسسات الوطنية أو عن طريق الاستفتاء الشعبي، والاعتراف بالالتزامات الفلسطينية إزاء الأطراف الأخرى المختلفة سرعان ما سيجعل من الصعب اعتبار فشل حماس نصراً لأي طرف[٥٤].

وهنا،علينا أن لا نغفل الدينامية التي تعيشها المنطقة، وتفاعلاتها غير المستقرة. وبالطبع، من الصعب التوقع بالمستقبل فيها. فعدم اليقين ينتشر على كل الجهات: بروز التيارات المتشددة، إثارة إشكاليتي المشاركة والشرعية للنظم الحاكمة، انخفاض معدلات ومستوى المعيشة، غياب السلام والاستقرار، وانخفاض مستمر في معدلات الفرص والخيارات المتاحة،.. وهذا الحال بما ينطوي عليه من تداعيات قد ينذر بتدخل أمريكي- أوروبي أوسع في شؤون المنطقة ودولها. ونوع هذا التدخل ومداه قد يفرض تحولا نحو مشهد آخر في هذا الصراع.

ثالثا، فشل التسوية، واحتمالات حرب عربية - إسرائيلية

يشغل اهتمام وتفكير الدوائر الأمريكية المختلفة كيفية المحافظة على موقع الولايات المتحدة في المدى المتوسط. فالصراع للسيادة على العالم يشمل مساحات عالمية واسعة، وبضمنها المنطقة العربية، سواء وقف هذا الصراع عند حدود

التناقض في التصورات او وصل الى حدود التصادم في المواقف السياسية والاقتصادية والثقافية.

واليوم، بات الدرع الصاروخي خطوة متقدمة في مجال تأمين المجال الحيوي المباشر للولايات المتحدة. ومن ثم ردع أي تفكير او محاولة جادة من قبل القوى الأخرى على مجاراتها عالميا. بيد أن مقتضيات إدارة الصراعات الدولية تتطلب توافر القواعد الأرضية لحسم تلك الصراعات، وإسرائيل واحدة من بين تلك القواعد المهمة التي تعول عليها الولايات المتحدة في ضمان ضبط التفاعلات العربية. وإمكاناتها وموقعها الاستراتيجي يؤهلانها حتى ضمان ضبط للتفاعلات الأوروبية عبر التهديد المستمر لمصالحها في المنطقة، وفي حوض المتوسط.

واختيار الولايات المتحدة الدائم لإسرائيل تطلب منها تعزيز متواصل لقدرات هذه الدولة في مواجهة أي خطر قد توجهه من الدول العربية. وسيأتي انصراف الولايات المتحدة عن الدول العربية، بسبب عدم استقرار أنظمة الدول العربية، وموقف اللاتوازن الذي تؤديه الولايات المتحدة مع هذه الدول بفعل مواقف الغفلة إزاء قضاياهم المصيرية، وتحديدا قضية الصراع مع إسرائيل. وهذا أمر ينذر بافتراق الطرفين، واندفاع العرب اما الى الانكفاء نحو الداخل لإعادة تأهيل ما يمكن تأهيله من إمكانات استعدادا لممارسة أدوار عربية دولية فاعلة. او اللجوء الى القوى الأخرى، وتطوير العلاقة معها بقصد تلمس إمكانية الحصول منها على الدعم والإسناد.

واهم ما يمكن توقعه هنا، هو فشل عملية التسوية من تحقيق الأهداف المنشودة في خفض مستوى الصراع العربي-الإسرائيلي، او إيجاد بيئة ملائمة لتعاون أطرافه، ومؤاتية في الوقت نفسه لنمو مصالح القوى الكبرى في المنطقة بشكل عام.

اما أوروبا،فلا يتوقع منها الارتقاء الى مستوى إمكانات الطرف القادر على التأثير في مسارات التسوية عند تلك المرحلة. فهي تدرك قيمة إسرائيل في الاعتبارات الإستراتيجية والقيمية الغربية ككل، ولدى الولايات المتحدة خاصة. كما أن همها لن يتجاوز التطلع نحو استقرار حوض المتوسط، وضم الدول العربية في ثنايا المجالات الخاضعة لنفوذها وسطوتها الاقتصادية.

أن هناك احتمالات للفشل بالتوصل الى تسويات لقضايا الصراع، والمبررات التي يمكن الاستناد إليها هي:

- أولاها، أن الأطراف ليست جاهزة داخليا لمفاوضات جادة[٥٥]:

أ-على الجبهة الفلسطينية حيث الانقسام الأيديولوجي أقسى من الانفصال الجغرافي بين تنظيم فتح وحركة حماس؛ وسيظهر هذا الانقسام اذا ما مررت اتفاقات للتسوية تحت ضغوط، عند الاستفتاء عليها من قبل الشعب الفلسطيني، او إثناء طلب تنفيذ الالتزامات المتقابلة،

ب-وعلى الجبهة الإسرائيلية؛ فإن الظروف غير ملائمة لاتخاذ قرارات صعبة. وحكومة ايهود اولمرت تزداد ضعف منذ حرب لبنان صيف٢٠٠٦، وأي انتخابات إسرائيلية تؤشر إن الفائز فيها إما أن يكون بنيامين نتنياهو الذي ساهم في تدمير اتفاقيات أوسلو، وهو ضد السلام صراحة، أو يكون يهودا باراك الذي حاول في كامب ديفيد الثانية تحت الرعاية الأمريكية المباشرة للرئيس كلينتون، ومن ساعتها فإنه لم ينطق كلمة إيجابية واحدة عن السلام.

ج-وبالتأكيد فإن الإدارة الأمريكية كجهة داعية للمؤتمر في أسوأ حالاتها السياسية، بسبب تطورات الوضع في العراق،

-وثانيتها أن الفجوة بين الطرفين العربي- الفلسطيني والإسرائيلي إزاء كافة القضايا الأساسية لا تزال واسعة خاصة ما تعلق منها بالحدود أو اللاجئين بحيث يستحيل معها التوصل إلى إعلان مبادئ فضلا عن اتفاق يمكن تنفيذه.

-وثالثتها أن المناخ العالمي لا يبدو هو الآخر مواتيا، لأن العالم بات مرهقا من معضلات المنطقة، ولأنه لا أحد يعرف على وجه التحديد كيف يمكن تحقيق تسوية بين أطراف لا توجد لديها من الإرادة ما يكفى لإبرام اتفاق.

-ورابعا، ولمن يفكر أكثر في تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي فإنه لن يجد أبدا وقتا مواتيا للسلام أو التسوية، ولا قيادات جاهزة ومستعدة للتعامل مع القضية الفلسطينية بأبعادها الكثيرة والمعقدة. وهناك جماعات على الجانبين الإسرائيلي والعربي ممن يعتقدون أن تحقيق السلام ليس مستحيلا فقط، بل أنه غير مطلوب لأسباب دينية وتاريخية، وفي الحالة الإسرائيلية يضاف استعمارية أيضا. ولكن المعضلة مع كل ذلك هو أنه يستحيل (على الفلسطينيين تحديدا) استمرار الأوضاع الراهنة والتي يبدو أنها البديل الوحيد المتاح حيث تسود حالة من اللاسلم واللاحرب؛ وكثير من التعبئة السياسية وقليل من الحرب والعنف.

وقد تثار علامات استفهام حول صدقية احتمالات تطور الفشل في انجاز تسوية شاملة الى قيام حرب في العلاقة العربية الإسرائيلية. ولكن تأتي أهمية

تصور حدوث حرب عربية- إسرائيلية من حقيقتين، أولهما، رغم أن عملية التسوية قد نزعت عن بعض الأطراف العربية (مصر والأردن) غطاء إعلان الحرب ضد إسرائيل، بيد أن ذلك لا يمنع الإتيان بعذر قانوني للقيام بأجراء دفاعي مضاد في أية لحظة ضد الأخيرة. او تسهيل قيام دول عربية بإجراء دفاعي الى الضد من إسرائيل. وثانيهما، أن بقاء التناقضات بين الطرفين قد يشكل مدخلاً للعرب لتجاوز نهج التسوية، طالما إن بقائها، يحملهم كلف صعبة القبول[٥٦]. او اذا مارس الإسرائيليون سياسة التصعيد في مطالبهم إزاء حسم تلك التناقضات، او قاموا بفرض أمر واقع لحسم تلك التناقضات الى الضد من المصالح العربية.

في العموم، ما طرح من عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، على المستوى الفلسطيني أو العربي العام كان في معظمه حبراً على ورق. فهناك في المدى القصير احتلالا مازال قائما لأرض الجولان السورية، وفي الساحة الفلسطينية يلاحظ إن المفاوضات لازالت مستعصية مع السلطة الفلسطينية، وان الطريق بات مسدود أمام هذه السلطة مع تولي حماس السلطة في آذار ٢٠٠٦، ايا كانت احتمالات الوضع النهائي الذي تتوصل او لا تتوصل اليه. وتدفع أعمال العنف المتصاعدة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في ظرف بقاء القضايا المتصارع عليها معلقة دون حل،نقول أنها تدفع نحو تصعيد التوتر في المنطقة وان بقي خافتا، وبدأت ملامح الحراك السياسي تظهر في القمم العربية الناتج في احد أسبابه عن درجة الحرج الذي أصاب المواقف العربية الرسمية إزاء مستويات الإذلال العالية التي تمارس ضد العرب (ضد سوريا، ضد الفلسطينيين، في العراق...) في حين إن إسرائيل في حل من أي التزامات دولية، وهذه التناقضات ربما تشكل مدخلا او مدخلات الى اندلاع حرب سواء كانت على مستوى الجبهة الداخلية (الإسرائيلية– الفلسطينية)، أو على المستوى الإقليمي (العربي– الإسرائيلي).

وعلى الجانب الإسرائيلي[٥٧] يلاحظ وجود تناقضات خطيرة في الصراع مع العرب. ويمكن رصد ذلك في الآتي:

أ-لم يتحقق الأمن للإسرائيليين بقدر ما تحقق الانتقام من الفلسطينيين. وهذا قد أثبت أنه من الاستحالة تحقيق الأمن على أساس المزيد من العنف[٥٨].

ب-وجود المستوطنات والطرق الأمنية في عمق الأراضي الفلسطينية ألغى إمكانية الفصل بين المستوطنين والفلسطينيين. والخيار اليوم، إما إزالة

المستوطنات، أو بذل جهود عسكرية هائلة في محاولة تأمين كل واحدة منها؛ وحتى الجدار العازل ليس هو الحل الأمثل في معالجة هذه الإشكالية.

ج-ويبرز تناقض آخر في الموقف من السلطة الفلسطينية، فإسرائيل نددت بشخص ياسر عرفات قبل وفاته، ووصفته بالإرهابي في اذار٢٠٠٢، وطالبته في الوقت نفسه بالاستمرار شريكاً في عملية (السلام). ولجأت إلى اعتماد القوة لإقناعه بعدم جدوى ما تسميه بـ(العنف الفلسطيني). وشاركت بعملية عزل حركة حماس ٢٠٠٦-٢٠٠٧، الا انها باتت مقتنعة انها ستواجه بصعوبة التزام فلسطيني باي تسوية يمكن تمريرها مع السلطة القائمة.

لذلك انتهت إسرائيل الى ضرورة تطوير خطة تقوم على غياب شريك سلام فلسطيني، والاستمرار ببناء الجدار الفاصل وتامين موافقة الرئيس الأمريكي بوش في نيسان٢٠٠٤ على الا تتخلى إسرائيل عن أي من الكتل الاستيطانية الرئيسة في الضفة الغربية والا يعطى اللاجئون الفلسطينيون (نحو٢،٥ مليون فلسطيني في سوريا ولبنان والأردن فقط) حق العودة الى أي مكان داخل إسرائيل في أي اتفاق سلام في المستقبل[٥٩]. وأضاف الى ما تقدم طرح زعيم حزب كاديما (اولمرت) في إثناء انتخابات ٢٠٠٦ انه سيعمل على رسم حدود إسرائيل النهائية من جانب واحد، وشاطرته وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس بان (الولايات المتحدة قد تنظر بعين الرضا لموقف إسرائيل برسم حدودها من جانب واحد).

إن عدم معالجة أسباب الصراع العربي– الإسرائيلي بشكل متكامل وكلي تدفع إلى تواتر عناصر التصعيد فيه، وتبرز بين الحين والآخر احتمالات عالية لتجديد اللجوء إلى الوسائل القسرية، وربما الحرب في المدى المتوسط (١٥-١٠ عاما)، او البعيد (٢٥-٢٠ عاما). وان لم يخض العرب أي حرب نظامية فعلية منذ تشرين الاول١٩٧٣ الا انها كانت موجودة عند مستويات دنيا تقوم بها الحركات الوطنية والقومية المسلحة (حركة المقاومة الفلسطينية ٦٥-١٩٨٥، المقاومة الوطنية اللبنانية في العقد الثامن من القرن الماضي) والمقاومة الإسلامية (حزب الله في جنوب لبنان منذ أكثر من عقدين، وحركة حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين منذ ما يزيد على عقد من الزمن). وفي ضوء ذلك، والتطورات المحتملة والممكنة يلاحظ أن احتمالات الحرب قابلة للتصور على ثلاثة مستويات:

مشهد حرب فلسطينية - إسرائيلية

في أيلول عام ٢٠٠٠ اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية ضد محاولات الإذلال الإسرائيلية. الفلسطينيون فقدوا العرب، وبقوا يتفاوضون في حلقة مفرغة حول حقوقهم: القدس، اللاجئين، الكيان السياسي الفلسطيني... في إطار ممارسات إسرائيلية تشير بين حين وآخر إلى غلبة التفسير الإسرائيلي إزاء هذه القضايا، مع ملاحظة إن هذا التفسير يرتكز على أولوية الاعتبارات الأمنية. وفي الغالب يكفي وجود مفاوضات تؤكد على جدوى الالتزام الفلسطيني بحماية إسرائيل من عمليات الداخل المكلفة.

ويمكن تصور حدوث مشهد الحرب في المستقبل، وعلى فرض أن المنطقة لم تعد تتحمل حرباً جديدة مباشرة بين العرب وإسرائيل، فإن المواجهة العسكرية المسلحة ستستمر ضد الأخيرة، وستكون أداتها هي القوى الثورية الممثلة في المقاومة الفلسطينية القومية والإسلامية، طالما قنط الفلسطينيون من العجز والتخلي العربي الرسمي. وأدركوا أن حل قضاياهم لا يتأتى إلا بتواصل عمليات المقاومة ضد إسرائيل. وهذه العمليات لا تتطلب أسلحة متقدمة، بل تتطلب التخطيط على مستوى التنظيمات الصغيرة. وأهدافاً يسهل اختراقها، وإرادة على التنفيذ.

فالعمليات العسكرية الإسرائيلية قد تضبط حركة الفلسطينيين بشكل عام، لكن هذا يتطلب وجود عسكري إسرائيلي كثيف لحماية المستوطنات المنتشرة بين كتل الفلسطينيين. كما أن ضرب القاعدة الأرضية للعمليات العسكرية المحدودة التي تقوم بها المنظمات الفلسطينية (قواعد التخطيط والتمويل والتدريب والإمداد والتسهيلات)، ومصدرها في الغالب في إيران وسوريا ولبنان غير ممكن، فهو قد يدخل المنطقة في أتون حرب إقليمية، وربما وفي اقل تقدير تكون إسرائيل مستهدفة من قبل منظومات الصواريخ لهذه الدول، او تقديم تنازلات لها لا ترغب بتقديمها في المستقبل القريب. وسينتهي هذا المشهد إلى أن توجه القدرة العسكرية الإسرائيلية نحو الداخل، وفي ذلك استنزاف يصعب تحمله. والجدار العازل أريد به الاستعاضة عن الانتشار العسكري، وتحقيق فصل للكتل الفلسطينية والإسرائيلية، إلا أنه سينتهي إلى تقويض عملية التسوية بين الطرفين. وزيادة توجهات الشعب الفلسطيني نحو المقاومة وابتكار أساليب للتغلب على هذا الجدار.

احتمالات حرب سورية - إسرائيلية

قد يمهد المشهد السابق في حالة تطوره إلى جر سوريا. بمعنى تصاعد الأعمال العسكرية بين الفلسطينيين وإسرائيل قد يدفع، أو يفرض على سوريا فتح جبهة ضد الأخيرة، إما عبر المقاومة في لبنان. أو قد تكون مباشرة، وهذا أمر ممكن وارد. فالقضايا التي أنتجت ذلك الصراع باقية على حالها معلقة لا تجد حلا(٦٠)، مضاف اليها التوجهات السياسية الأمريكية في المنطقة، مشاكل المياه... كلها سيدفع الموقف العربي الرسمي الى مراجعة ذرائع الحكمة والتجاوب مع مبادرات التسوية. واذا ما رجعنا الى سوريا المحور الأساس في أي حرب محدودة، سنجد إن القدس قضية قومية في سلوكيات السوريين، يتطلب الحال حلها، أو في الأقل الدعوة الجدية لحلها. وفي ذلك إبراز من شأنها على المستوى القومي.

كما إن ما انتهت إليه المفاوضات مع إسرائيل في نيسان٢٠٠٠، يجعل سوريا مستاءة من الكيان اليهودي. والموقف مفهوم منطقياً، فلا يجوز أن يسعى كل رئيس حكومة إلى نقض ما التزم به سلفه والعودة بالأمور إلى نقطة البداية بحجة أن بالإمكان تحسين شروط إسرائيل. وفي ضوء هذا المنهج فإنه لن يكتب لأية تسوية التنفيذ. بل أن كل الاتفاقات تبقى مرشحة للدوران في حلقة مفرغة. ويوصلنا هذا المنهج إلى نقطة يحق معها التساؤل حول جدوى إجراء مفاوضات مع أية حكومة إسرائيلية مادامت الحكومة التي ستخلفها ستعاود المفاوضات من نقطة الصفر(٦١).

هذا المشهد يتطلب أولاً أن تكون سوريا قادرة على التعاطي مع علاقات القوى مع إسرائيل أو توفير دعم كافي للمقاومة في لبنان. وما يدفع إلى تصور حدوث هكذا مشهد الآتي:

أ-إن الاستعداد للصراع مع إسرائيل استنزف معظم موارد البلد. وأدى ذلك إلى إفراغ معظم مشاريعها التنموية من محتواها، فلا التنمية الشاملة تحققت ولا تسوية الصراع قد تمت. والقاعدة السياسية تقول أنه يمكن كبت مشاعر الإحباط الداخلية بـ(نجاحات) أو مشاغل خارجية.

ب-والمذهب التبريري السابق قد يلقى الدعم من القوميين الذين يرون أن حرباً مع إسرائيل ستكون دافعاً نحو حل التناقضات العربية – العربية لصالح التيارات الداعية إلى تبرير الصراع. فكلف الصراع مع الكيان اليهودي هي أيسر من كلف بقاء الوضع العربي متردياً على حاله، بل هي المدخل لحل مشكلات هذا الوضع.

ج-وسيجد هذا الاحتمال أفضل فرص للتعبير عن نفسه في ضوء الاستفزازات الإسرائيلية، والأمريكية ضد سوريا. فالقضايا الوطنية (الجولان) لم تحل، والولايات المتحدة حليف إسرائيل الدائم هي في حالة تصعيد للموقف ضد سوريا منذ فترة من الزمن.

فرض حرب عربية – إسرائيلية، جزئية او كلية قد يكون هذا الفرض ضرباً من الخيال، وفي المستقبل المنظور أو المتوسط. فأي الدول العربي يتصور دخولها في

مواجهة مع إسرائيل؟ الأمر الذي دفع البعض الى طرح فرض إن الحسم العسكري ممتنع في هذا الصراع، وأسباب ذلك تعزى الى[٦٢]: الاختلال الفادح في ميزان القوى العسكرية بين الدول العربية مجتمعة وإسرائيل، ونجاح إسرائيل في احتكار السلاح النووي كردع استراتيجي بوجه كافة الدول العربية، والأكثر منه أن القرار العربي الرسمي لم يعد معنيا بالمواجهة العسكرية مع إسرائيل، بتأثير التركيب الاجتماعي للطبقات الحاكمة، وحقيقة مصالحها وانتماءاتها وتوجهاتها الداخلية والخارجية. فضلا عن سلم الأولويات واغلبها داخلية.

عموما، إن جمود عملية التسوية في ضوء التشدد الإسرائيلي سيجر العرب على ترك ذرائع الحكمة والتعقل والتجاوب مع مبادرات التسوية، وبذلك لن تستبعد الحرب بالضرورة في خياراتهم. بل هي ممكنة وواردة، لكنها ستكون حال نشوبها حرباً محدودة الأهداف، طالما يتعذر أن تكون الحرب مدخلاً للحسم الشامل للصراع. وما يدفع لتعلية هذا الفرض هو التوجهات الأمريكية السلبية في المنطقة، ومخاطر السياسات الإسرائيلية على الأمن العربي. وهذا ما يجعل المواجهة المسلحة احتمال قائم، وإن لم تختر الأنظمة العربي ذلك.

وفي الواقع، تنتهي السياسات العربية– الإسرائيلية الراهنة إلى تقاطع مزمن في المصالح ستكون الحرب أحد أهم الوسائل لتصريف تشنجاته. فالولايات المتحدة، التي تعهد رئيسها جورج بوش في مؤتمر العقبة عام ٢٠٠٣ بدفع عملية التسوية إلى الأمام، وبدعم إنشاء دولة فلسطينية في السنوات القادمة، لا تزال تضغط باتجاهات تقترب من المطالب الإسرائيلية. وفي حين تدافع بعض الأنظمة العربية عن توافر بيئة محيطة أكثر استقراراً لديمومة بقائها، تعيش الجماهير العربية مرحلة الحرمان من توافر متطلبات المجتمع المدني. أو حتى متطلبات الأمن بشكل عام، بينما تعزز إسرائيل من قدراتها. كل ذلك يتم والقضايا الرئيسية في الصراع (القدس، اللاجئين،..) يجري تأجيل حلها بواسطة الدعوة لتوليد ارتباطات وقضايا جديدة، مثل التعاون الإقليمي، معالجة الإرهاب. لكن، إذا ما تم التوصل إلى تعميم هكذا قضايا، فهل ستندمج إسرائيل في الكيان العربي، أو بدرجة أقل هل يمكن تصور قبولها بعلاقات مستقرة مع جيرانها العرب؟

تحقق هكذا تصور سيؤدي إلى نسف الأساس الديني الذي قام عليه الكيان العبري، والأساس الإيديولوجي الصهيوني. فهو (تصور قيام علاقات ودية عربية- إسرائيلية) يقوم على تقبل حقوق العرب في مسائل موضوع صراع، مثلاً القدس، وهذا شيء مرفوض إسرائيلياً. هذه القضية الجزئية في شكلها ستعيد الصراع؛ عند طرح النقاش حولها على الساحة الإقليمية؛ نقول ستعيد الصراع إلى مستوياته الكلية، ولتطرح من جديد إشكاليات ثنائية متقابلة ومتضادة من قبيل القومية العربية والإيديولوجية

الصهيونية، الإسلام واليهود. في ضوء تزايد الاتجاهات المؤكدة على التعالي بهذه القضايا في الشأن العربي. هذا الافتراض سيرسم بعض الأبعاد من جديد،

ا-البعد الزمني للصراع سيشير إلى حرب استنزاف عامة،

ب-البعد المكاني لن يتحدد بقضية فلسطينية– إسرائيلية،أو عربية– إسرائيلية،إنما يتحدد بقضية عربية– صهيونية، وإسلامية– يهودية،

ج-وعلى مستوى القضايا الكلية ستطرح فرضية موقع العرب والمسلمين في الساحة الدولية، وضرورات معالجة أسباب التردي، وقد تقف الأنظمة العربية مع شعوبها في هذا التحدي، أو أن وسائل إعادة تنظيم حركة الجماهير ستكون أكثر فاعلية لتتجاوز مستوى حركة تلك الأنظمة. وهنا، ستكون حرباً من قبيل الاحتمال الثاني (سورية- إسرائيلية) عنصراً ضرورياً لإعادة تصور حدوث حرب عربية- إسرائيلية.

علاوة على ذلك، سيعاد النظر في كلف المواجهة، فهل سيبقى العرب متواكلين تابعين للبيئة الدولية، أم أن عليهم النهوض. فرض التواكل لا يستلزم منهم سوى تحمل الأذى الإسرائيلي والدولي. وتحمل الشعوب لأذى تخلي الأنظمة عن حقوقهم. بينما يدعو فرض النهوض إلى رفض كلا الحالتين، واستنهاض حالة عربية أكثر تقدماً.

وفي الختام، يلاحظ، أن هناك تسويقاً سياسياً لعملية التسوية، دولياً وإسرائيليا وفي الإطار الرسمي العربي، ويهدف إلى تغيير مسلمات العقل العربي ودفعه نحو قبول إسرائيل. والأكثر منه إزالة كافة عناصر المقاومة العربية، وزرع عناصر فلسفة الإذعان في الفكر العربي. لكن هذه السياسات تجابه بظاهرة تسود العالم العربي ومفادها أن الأوضاع العربية بشكل عام، والفلسطينية بشكل خاص تحمل أسباب التردي ما يجعل التطلع نحو تغييرها مطلباً يمكن أن ينفجر في أية لحظة. وقد لا يجد العرب أمامهم سوى إسرائيل باعتبارها القوة التي تعمل على إذلال العرب بشكل دائم، كما أنها تغتصب حقوقهم المقدسة، وستجد القوى العربية (القومية والدينية) والأنظمة العربية في تعثر محاولات التسوية في القضايا الشائكة تبريراً كافياً لإثارة عناصر الصراع والتناقض بين الأطراف المعنية، وبالتالي تصاعد احتمالات المواجهة فيما بينها على مدى المستقبل المتوسط.

الهوامش

١-انظر،هيلينا كوبان:"تفادي الحروب الإقليمية في الخليج والشرق". الحياة اللندنية (النسخة الورقية). ٢٠٠٥/١/٢١.

٢-يلاحظ ان إسرائيل قد رفضت هذه المبادرة، في حين اعتبرتها الولايات المتحدة غير كافية من اجل (تحقيق السلام) المنشود. انظر د.حيدر عبد الشافي: "مستقبل عملية السلام السلمية للصراع العربي الإسرائيلي"مجلة الرسالة. دمشق. ع١٩٩٨/٧. ص٨.

٣-انظر،مجدي حماد وآخرون:نحو إستراتيجية وخطة عمل للصراع العربي-الإسرائيلي.(بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. ٢٠٠٠). ص ص٩-١٢.

٤-انظر،برادلي أ.تاير: السلام الأمريكي والشرق الأوسط. ترجمة د.عماد فوزي شعيبي. (بيروت. الدار العربية للعلوم. ٢٠٠٤). ص ص٩٢-٩٣.

٥-خضر عباس عطوان، واخلاص قاسم:"مستقبل تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي بين السياسات الأمريكية والطموحات الإسرائيلية". مجلة الدراسات العليا. (أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا). ع/١٣. خريف ١٣٧١ و.ر (٢٠٠٢). ص ص٦٤-٦٥.

٦-اي انه لا يمكن ضمان وجود إسرائيل الا على أساس تأمين هذا الطوق سواء عبر بناء سلام دائم وشامل مع الدول العربية المجاورة لها، او اعتماد الخيار العسكري في تأكيد ضمان ذلك الوجود. البرفسور فيتالي ناؤومكين: "مستقبل عملية التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي"- تعقيب– مجلة الرسالة (دمشق). ع٧/ ١٩٩٨. ص١٩.

٧-لقد دخلت الدول العربية عملية التسوية وهي تعاني من تفكك في نظامها الإقليمي جراء تتابع وتداعيات حرب الخليج١٩٩١. وكذلك من غياب الدعم السوفيتي السابق ، وتزايد وزن والتأثير السلبي للبيئة الدولية، وتحديداً من قبل الولايات المتحدة ، في إجمالي السياسات العربية.

٨-تقرير،المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات Crisis Group: نحو تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي. ٢٠٠٦/٩/٢٢.
http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=4388&l=6

٩-د.وليد عبد الحي:معوقات العمل العربي المشترك.(بيروت.مركز دراسات الوحدة العربية.١٩٨٧). ص٧٦.

١٠-كمال خلف طويل:"أمريكا والعرب من منظور عربي-أمريكي".مجلة المستقبل العربي (بيروت). ع٢٠٠٢/٢٨١. ص١١٤.

١١-يلاحظ ان روسيا والصين غائبتان عملياً من ساحة الصراع/التسوية العربية– الإسرائيلية؛ رغم أن الأول ممثلة باللجنة الرباعية.

١٢-لا يزال يغلب على المواقف الأوروبية الازدواجية في التعامل مع قضايا/ أطراف الصراع ، فمن جهة إعلان مواقف مؤيدة للحقوق العربية، والاستمرار كذلك بدعم كل ما من شأنه زيادة سطوة إسرائيل الإقليمية.

١٣-يعتمد أمن إسرائيل في جانب أساس منه على دعم الغرب له في مواجهة اي سياسات عربية بالضد منه. فالغرب يعتبر إسرائيل تجليه في المنطقة ، وبالتالي يجوز الخلاف مع بعض اوجه سياسات وممارسات هذا الكيان، لكن "لا يجوز تحويل النقد الى إدانة، ولا يجوز للخلافات التي قد تنشأ أن تؤدي الى التشكيك بشرعية قيامهم بها ، ولا يجوز ممارسة اية ضغوط عليها كي تحدد ماهية حدودها، ولا يجوز إنزال اية عقوبات بها الا اذا تمت برهنة (عدوانها وخرقها للشرعية الدولية)، بمعنى إحراج بعض حلفائها في الغرب مع بعض أصدقاء الغرب من العرب. عند ذلك تحدث تعبئة مكثفة لإقناعها بالكف عن مثل اعتداءاتها المحرجة". كلوفيس مقصود: "الغرب والصراع العربي-الصهيوني"، في إبراهيم ابو لغد وآخرون: العرب ومواجهة إسرائيل. احتمالات المستقبل. ج١. (بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية.٢٠٠٠).ص٩١.

١٤-خضر عباس عطوان، واخلاص قاسم:مرجع سابق. ص ص٦٧-٦٨.

15 -Monthly Bulletin of statistics .Vol .6 (NY,UN,1998).p:269

١٦-انظر،التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي. الكتاب السنوي٢٠٠٥. ترجمة حسن حسن وآخرون. (بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، المعهد السويدي بالإسكندرية. ٢٠٠٥). مرجع سابق. ص ص٦١٤-٦١٥.

١٧-المثال على ذلك هو موقف الولايات المتحدة من تدفق النفط أثناء أزمة (وحرب) دخول القوات العراقية الى الكويت ١٩٩٠ /١٩٩١؛ اذ جردت العرب من القدرة السياسية للتحكم بهذه المادة. كما ألزمت القوى الأخرى (اليابان وأوروبا) بالمشاركة في فعاليات إدارة الأزمة والحرب.

١٨-د.محمد ربيع:"سياسة أمريكا الجديدة وتوجهاتها الشرق أوسطية".مجلة السياسة الفلسطينية. حيفا.العددان٣ و ٤. ٢٠٠٠.

١٩-خضر عباس عطوان:توازن القوى العالمية والتوازنات الإقليمية. أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين. ٢٠٠٣. ص ص١٥٨-١٥٩.

٢٠- يذهب ايهود باراك،رئيس وزراء إسرائيل الأسبق، الى القول " نحن لا نستطيع الانسحاب الى حدود عام١٩٦٧... وسوف نصر على القدس الموحدة تحت السيادة الإسرائيلية، ولن يحدث ابداً ان يجد اليهود أنفسهم منفيين ثانية من قلب تأريخنا ووطننا،.. اذ يجب ان يكونوا المستفيدين من السلام وليس ضحاياه". نقلاً عن عدنان كنفاني :"قضايا". صحيفة الحياة اللندنية (النسخة الورقية). ٢٠٠١/٧/١٢. ص٨.

٢١-انظر،دافيد رودمان: "ديناميات الوكيل- الكفيل،رسم خريطة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية". ترجمة د.هالة سعودي. سلسلة ترجمات إستراتيجية (دمشق). ع /١٧ ١٩٩٨. ص ص٢-١٣.

٢٢-حسن حمدان العليكم:"السلام بين العرب وإسرائيل.دراسة استشرافية".مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت). ع١٩٩٦/٤. ص ص٧٩–٨١.

٢٣-انظر، د.سمير صارم:أوروبا والعرب من الحوار الى الشراكة. (دمشق. دار الفكر. ٢٠٠٠).ص١٨٨.

24-R.Garaudy :The Case of Israel. A study of Political Zionism. (London. Shorouk International Limited,1983).

٢٥-لقد ضم البيان الختامي لهذه القمة العناصر الأساسية الآتية، كأساس للتحرك الأوروبي اللاحق: التأكيد على كون السلام بين العرب و إسرائيل يشكل مصلحة أساسية للاتحاد الأوروبي، والتنفيذ الفعلي لاتفاقات التسوية التي يتم التوصل إليها، والعودة الى طاولة المفاوضات على أساس المبادئ التي سبق وقبلها كل الأطراف في إطاري مدريد /١٩٩١، و أوسلوا /١٩٩٣، ومعالجة القضايا المعلقة والقضايا موضع الخلاف: القدس، اللاجئين الفلسطينيين، المستوطنات. وعدم تجاوز قرارات مجلس الأمن الدولي السابقة٢٤٢ ،٣٣٨، ٤٢٥ الداعية الى تسوية سلمية للصراع. واحترام مبدأي حق تقرير المصير للفلسطينيين، والأرض مقابل السلام. انظر د.ناصيف حتي:"حدود الدور الأوروبي، وفرصه في عملية التسوية في الشرق الأوسط ".مجلة المستقبل العربي (بيروت). ع١٩٩٧/٢١٥. ص ص٥–٩.

٢٦-خضر عباس عطوان،واخلاص قاسم. مرجع سابق. ص ص٧١-٧٢.

٢٧-انظر د.الشاذلي العياري:"الشراكة والاستراتيجيات الجديدة للتنمية."مجلة دراسات دولية(تونس). ع٢٠٠٠/٧٥. ص ص٢٧–٢٨.

٢٨-انظر،د.محمد مصطفى كمال، د.فؤاد نهرا: صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية– الأوروبية. (بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. ٢٠٠١). ص١٨٠.

٢٩-يذهب آفي بريمور (سفير إسرائيل لدى ألمانيا) الى القول ان قضايا مفاوضات التسوية "شديدة التعقيد والترابط: الأمن، الحدود، اللاجئين، القدس... ويتطلب حلها التوصل الى آليات لبناء الثقة. وهنا، تعدد الوسطاء خاصة أوروبا التي لا تملك سياسة خارجية واحدة، ولا نظرة متجانسة للصراع في المنطقة لن تنفع العملية التفاوضية... والأجدى ان تقوم أوروبا بدور توطيد الدعائم الاقتصادية للسلام في المنطقة". انظر آفي بريمور: "عملية

السلام في الشرق الأوسط والدور الأوروبي". مجلة السياسة الدولية (القاهرة). ع /١٣٨. ١٩٩٩. ص ص ٢٩١ – ٢٩٢.

30-Philip H.Bordon :No way out the Essential U.S Role in the middle East .(Washington. The Brookings Institution .2000)PP:26–27 .http://www.brook.edu

٣١-فؤاد مغربي:"الصراع العربي الصهيوني في النظام العالمي"، في ابراهيم ابو لغد وآخرون: العرب ومواجهة إسرائيل احتمالات المستقبل. مرجع سابق. ص ص١١٣٧– ١١٣٨.

٣٢-ناصيف حتي:"الإدارة العربية للإمكانات الدولية"،في إبراهيم ابو لغد وآخرون: مرجع سابق.ص ص١١٨٤–١١٨٥.

٣٣-أحد أهم مظاهر هذا التعاطي هو التسابق على المشاركة في مؤتمرات القمة الاقتصادية (للشرق الأوسط وشمال افريقيا)، التي عقدت منها ثلاثة في الدار البيضاء ١٩٩٤، وفي عمان/١٩٩٥ وفي الدوحة/١٩٩٦، قبل ان تتوقف عملية التسوية رسمياً عام٢٠٠٠. وكان المراد بهذه المؤتمرات أن تكون آلية لإنشاء نظام إقليمي شرق أوسطي لا قومي. انظر، د.عبد المنعم المشاط: "قمة الدار البيضاء الاقتصادية". مجلة السياسة الدولية (القاهرة). ع١١٩/١٩٩٥. ص ص٢٢٧–٢٣٥.

٣٤-انظر، ناصيف حتي: "الإدارة العربية للإمكانات الدولية" . مرجع سابق ص ص١٢٠٣– ١٢٠٤.

٣٥-انظر د. ناصيف حتي. المرجع السابق. ص ص١١٨٩– ١١٩٠.

٣٦-انظر،ماجد كيالي:"لمناسبة الدعوة للاجتماع الدولي... خبرات المفاوضات الفلسطينية– الإسرائيلية وتعقيداتها". صحيفة الحياة اللندنية. ٢٠٠٧/١٠/٢١.
http://www.daralhayat.com/opinion/ideas/10-2007/Item-20071020-be22fc5b-c0a8-10ed-00c3-e8c4c3850803/story.html

٣٧-هاني المصري:"حصاد جولة رايس، وثيقة غامضة من دون جدول زمني". الحياة اللندنية (النسخة الورقية). ٢٠٠٧/١٠/٢٣.

٣٨-مصطفى الفقي: مبادرة السلام العربية ومؤتمر الخريف. الحياة اللندنية(النسخة الورقية). ٢٠٠٧/١٠/٢٣.

٣٩٩٩-انظر، عادل مالك:" بوش في المنطقة لتكريس طريق انابوليس: إسقاط حق العودة و الفصل بين سوريا وإيران!". الحياة اللندنية. ٢٠٠٨/٠١/٠٦.
http://www.daralhayat.com/opinion/01-2008/Item-20080105-4ad83bc0-c0a8-10ed-01ae-81aba2ca8fe8/story.html

٤٠-انظر، عادل مالك:" بوش في المنطقة لتكريس طريق انابوليس.. المرجع السابق.
٤١-انظر،نسيم ضاهر:رفض لمؤتمر أنابوليس أم لعملية السلام؟. الحياة اللندنية ٢٠٠٧/١٠/٢١.
http://www.daralhayat.com/opinion/currents/10-2007/Item-20071020-bdbea076-c0a8-10ed-00c3-e8c496044b58/story.html
يرتبط الموقف السوري بثلاثة اعتبارات:البراغماتية، المنظمات الفلسطينية المرتهنة بسوريا، الارتباطات الإستراتيجية مع إيران. وترى المجموعة الدولية للأزمات، إن مفاوضات السلام بين إسرائيل وسوريا ستحدث تغييراً عميقاً في أجواء المنطقة. واعتبرت النزاع بينهما هو الأكثر تكلفة، و حالت دون تطبيع أوسع للعلاقات بين إسرائيل والعالم العربي وساعدت في إدامة التوتر الإقليمي الذي قد يتحول إلى نزاعٍ مسلحٍ آخر. والمسئولين السوريين قدموا مؤشرات أن موقف البلاد إقليمياً وفي علاقاتها مع حماس وحزب الله وإيران سيتغير حتماً في أعقاب عقد اتفاقية سلام، وليس شرطاً مسبقاً لاتفاقية كهذه. وفي الوقت الذي قد تفضل فيه كل من الولايات المتحدة وإسرائيل إعطاء أولوية للمسار الفلسطيني قبل المسار السوري، فإن عدم الحركة على المسار الأخير سيعيق التقدم على المسار الأول. فسوريا لديها وسائل عديدة لتقويض المحادثات الإسرائيلية – الفلسطينية، سواءً عن طريق تشجيع حماس أو الجهاد الإسلامي للجوء للعنف؛ أو المهاجمة الشفوية للتنازلات الفلسطينية؛ أو، في حالة عقد اتفاقية سلام، إعاقة إجراء استفتاء بين اللاجئين الفلسطينيين في سوريا. إسرائيل، بالمثل، ما لم تعقد اتفاقاً مع سوريا، لن تستطيع تحقيق التطبيع مع العالم العربي– وهو هدف جوهري سيجد قادتها أنهم إن لم يستطيعوا تحقيقه فسيكون من الصعب عليهم إقناع شعبهم بالموافقة على تنازلات تاريخية للفلسطينيين. انظر، المجموعة الدولية للأزمات:استئناف المفاوضات الإسرائيلية– السورية. ملخّص تنفيذي وتوصيات. ٢٠٠٧/٤/١٠.
http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=4758&l=6
٤٢-محمود عوض:" أنابوليس غطاء لجموح أميركي جديد في المنطقة". صحيفة الحياة اللندنية.٢٠٠٧/١٢/٠٢
http://www.daralhayat.com/opinion/12-2007/Item-20071201-96837ddd-c0a8-10ed-00c1-a41eda860499/story.html
٤٣-تقرير،"اللجنة الرباعية تجتمع في نيويورك".٢٠٠٧/٩/٢٣.
http://www.un.org/arabic/news/focus/middle_east/quartet070923.html
٤٤-ناصيف حتي:"البيئة الإقليمية من منظور المشروع الحضاري النهضوي العربي".مجلة المستقبل العربي.ع/٢٠٠١/٢٦٨. ص٦٣

٤٥-ان مستقبل العلاقات الإسرائيلية-الفلسطينية يعتمد على حل معضلة القدس. وتحاول إسرائيل بإجراءاتها أن تشدد من قبضتها على منطقة شاسعة في وحول المدينة لتخلق مدينة قدس أكبر بكثير ونحو أراضي الضفة الغربي وعزل القدس الشرقية. وإذا كان المجتمع الدولي وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة جادين في الحفاظ على، والعمل من أجل التوصل لحل قابل للحياة مبني على إقامة دولتين، فعليهم أن يتحدثوا بوضوح أكثر وبإصرار لوقف الأعمال التي تعرض ذلك الهدف للخطر. وأن يكونوا واضحين فيما يتعلق بإلغاء التغييرات التي حدثت منذ بدء عملية التسوية. المجموعة الدولية للأزمات: "القدس... برميل بارود (ملخّص تنفيذي وتوصيات)". تقرير الشرق الأوسط رقم ٤٤. ٢آب ٢٠٠٥.

http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3588&l=6

٤٦-ماجد كيالي: "لمناسبة الدعوة للاجتماع الدولي...". مرجع سابق.

٤٧-التقرير الاقتصادي العربي الموحد. أيلول ٢٠٠٦. (صندوق النقد العربي وآخرون. ٢٠٠٦). ص١٤٠.

٤٨-عبد المنعم سعيد: البدائل ليست أفضل حالا!، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية

http://www.asharqalawsat.com/leader.asp?section=3&issue=10501&article=434754

٤٩-شهدت المنطقة تصعيد خطير في تموز-اب٢٠٠٦، تمثل بالهجوم الإسرائيلي الشامل ضد لبنان،وكذلك استهداف عمق إسرائيل بالصواريخ. وكان يمكن للتصعيد أن يتطور بارتفاع إعداد الضحايا او بالاتساع ليشمل سوريا وإيران. هذا ما جعل الحل السياسي للأزمة في فلسطين أولويةً ملحّة. المجموعة الدولية للأزمات: إسرائيل/فلسطين/لبنان، الخروج من الهاوية.(ملخّص تنفيذي وتوصيات). تقرير الشرق الأوسط رقم ٥٧. ٢٥تموز ٢٠٠٦.

http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=4282&l=6

٥٠-ورأت اللجنة ضرورة القيام بتنمية الاقتصاد الفلسطيني ومؤسسات الحكم التي ستشكل أساس دولة فلسطينية. انظر، بيان المجموعة الرباعية بشأن اجتماع أعضائها الأساسيين في ٢٣ أيلول٢٠٠٧.

http://www.un.org/arabic/news/focus/middle_east/quartet070923.html

٥١-قدم مايكل ويليامز،منسق الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط،إحاطة لمجلس الأمن يوم ٢٠٠٧/٧/٢٥، عن الوضع في (الشرق الأوسط)، قائلا، "إنه وخلال الشهر

الماضي برزت عدة تطورات سياسية هامة تمنح الأمل في دفع عملية السلام"، مشيرا إلى ازدياد اهتمام المجتمع الدولي وخصوصا اللجنة الرباعية وإسرائيل بحكومة فلسطينية معتدلة.

http://www.un.org/arabic/news/fullstorynews.asp?newsID=7638#

٥٢-هيلينا كوبان:"نحو تسوية شاملة للصراع العربي- الإسرائيلي". معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات. واشنطن (ICAWS). ٢٠٠٦/٨/١٦.

http://www.siironline.org/alabwab/maqalat&mohaderat(12)/583.htm

٥٣-حسابات أطراف اللجنة الرباعية، كانت: الضغط على حكومة حركة حماس وعزلها سياسيا واقتصاديا، ومن ثم الاعتماد على عدم الرضا الشعبي جراء عدم قدرتها على العمل، وكذلك التماس السبل لدعم سلطة محمود عباس، لضمان وصول تجربة حماس في السلطة إلى فشل سريع. وكان الموقف الأمريكي فيه مميزا، اذ أظهرت إشارات محدودة بشأن ضرورة منع الانهيار في الأراضي الفلسطينية، مع تردد في تبني الاقتراح الأوروبي لتمويل القطاعات الاجتماعية ذات الأولوية بشكلٍ يتجاوز حكومة حماس؛ والظاهر أن اغلب الأطراف بما فيها قوى إقليمية كانت مقتنعة بأن الضغط على حماس للاستجابة إلى شروط اللجنة الرباعية في الاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف، والقبول باتفاقيات التسوية السابقة، هو السبيل الأفضل للتعجيل في صعود حكومة براغماتية للسلطة في فلسطين. تقرير، المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات: نحو تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي. ٢٠٠٦/٩/٢٢.

http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=4388&l=6

٥٤-المجموعة الدولية للأزمات:الفلسطينيون وإسرائيل واللجنة الرباعية، التراجع عن حافة الهاوية، تقرير الشرق الأوسط رقم٥٤، ٢٠٠٦/٦/١٣ (خلاصة وتوصيات)

http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=4171&l=6

٥٥-عبد المنعم سعيد: البدائل ليست أفضل حالا!، مرجع سابق

٥٦-محمد سيد احمد: "تجاوز نهج كامب ديفيد". مجلة المستقبل العربي(بيروت). ع/٢٥٣/٢٠٠٠. ص١١٠.

٥٧-انظر مثلا،موشي يعلون:دروس مستفادة من الحرب الفلسطينية ضد إسرائيل. ترجمة د.عماد جاد. سلسلة ترجمات (المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية-القاهرة). ع/١/حزيران٢٠٠٧. ص ص١٠-١٣.

58-Hassan A.Barari: Jordan &Israel Ten Years Later.(Amman. Center for strategic Studies.2004). PP:83-89.

59-Report: "Statement by the President" www.whitehouse.gov/news/releases/2004/04

٦٠-عبد الإله بلقزيز:"ممكنات ومستحيلات الصراع العربي الصهيوني، نحو رؤية مستقبلية". مجلة المستقبل العربي(بيروت). ع/٢٥٠/ ١٩٩٩.

٦١-كريم بقرادوني:"المؤتمر الدولي سراب..." صحيفة الشرق الأوسط اللندنية(النسخة الورقية). ٢٠٠٢/٦/١. ص٢١.

٦٢-مجدي حماد وآخرون. مرجع سابق. ص ص١٠٠-١٠١.